

نمت غطاء الاحتجاجات السلمية

جرائم العنف السياسي التي لم يتم التحقيق فيها حتى الآن في اليمن

ملخص

شهدت الساحة اليمنية خلال الأشهر المنصرمة من بداية شهر فبراير عام 2011م، تفجراً أزمة سياسية طاحنة بين حزب المؤتمر الشعبي الحاكم وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة وشركائها ، وخلفية هذه الأزمة ترجع إلى انسداد الأفق السياسي للحوار بين هذه الأحزاب ولأسباب كثيرة -أقواها سيطرة وتأثير التيار الديني والتقليدي المتطرف على التيار المدني في تلك الأحزاب (وبالذات داخل حزب الإصلاح الديني).

فبعد أن بادرت اليمن بحملتها العسكرية الموسعة على مسلحي تنظيم القاعدة الإرهابي منذ بداية عام 2011م في عدة مناطق يمنية ، اتخذت أحزاب اللقاء المشترك المعارضة في اليمن (وهو تحالف من أحزاب دينية ويسارية وقومية يمنية يسيطر عليها ويقودها حزب الإصلاح الديني) - اتخذت إجراءات فائقة للعادة داخل ساحات الاحتجاجات السلمية للشباب والتي خرجت في بعض المحافظات اليمنية منذ بداية فبراير 2011م ، وتلك الإجراءات ترمي إلى السيطرة عليها والتهديد والعقاب وفي بعض الأحيان إزالة وتصفية الخصوم السياسيين الداخليين والمخالفين لها في الرأي ، ومن يُشتبه في تعاونهم مع النظام والحكومة أو حزبها الحاكم ، مما أدى إلى وقوع جرائم جنائية جسيمة وانتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان ، أشعها جرائم القتل والإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وإصابات وتقطع ونهب وغيرها من الجرائم ، كما نتج عن ذلك قيام تمردات مسلحة وفوضى ممنهجة تقوم على أساس إثارة النعرات الدينية والطائفية والمناطقية والقبلية بين اليمنيين ، كما أدت إلى إلحاق الأضرار بالمصالح والممتلكات العامة والخاصة وبالاقتصاد الوطني ، وتكدير السلم الاجتماعي والأمن العام.. واستمرت تلك الانتهاكات طيلة فترة الحملة اليمنية الحكومية ضد مسلحي القاعدة وعند مواجهتها للمتمردين القبليين أولاد الأحمر ، وقد قلت تلك الانتهاكات ، لكنها لم تتوقف ، منذ توقف أعمال القتال الأساسية مع تمرد أولاد الأحمر وأثناء مواجهة مسلحي القاعدة ، الذي أسفر عن مقتل نحو 1350 مدنياً ومقاتلاً يمّنياً ، وألحق الإصابات بنحو 5000 آخرين ، حيث قامت ميليشيات مسلحة تابعة لحزب الإصلاح أو رجال قبائل مسلحون مُقعنون يتبعون هذا الحزب ، بإجراء عمليات إعدام جماعي بلا محاكمة بحق 52 شخصاً وهم معتقلون لديها في سجن خاص غير قانوني ، وهم بالأساس المتهمون بالتعاون مع النظام الحاكم . كما قام رجال مسلحون بضرب وتشويه خصوم سياسيين بإطلاق النار عليهم ، بالأخص أعضاء ومؤيدي الخصم السياسي الأساسي ل حزب الإصلاح . وهو حزب المؤتمر الشعبي الحاكم.

وقد استمر العنف الداخلي في اليمن منذ سحب الحكومة اليمنية لقواتها من منطقة الحصبة . وقد أفادت منظمات حقوق الإنسان في اليمن بوقوع 14 عملية قتل أخرى في الفترة ما بين مايو

وحى أغسطس 2011م وإلى الآن، ومرت أعمال العنف تلك في الغالب دون عقاب ودون فتح تحقيق قضائي شفاف. ورغم وعود بالتحقيق في عمليات الا انتهاكات غير القانونية وغيرها، فإن سلطات ميليشيات حزب الإصلاح في ساحات الاحتجاجات ، على حد علم رابطة المعونة لحقوق الإنسان، لم تقم بالتحقيق حتى في حالة واحدة لانتهاكات مزعومة ارتكبت من قبل عناصر ميليشياتها الأمنية أو جناحها المسلح.

وأغلب الي منيين الذين أعدمهم يمنيون آخرون أثناء الأزمة السياسية اليمنية القائمة كانوا رجالاً تم اتهامهم بالتعاون مع الحزب الحاكم والنظام وبدون عرضهم على أي سلطة قضائية. كما استخدمت ميليشيات الإصلاح الأمنية العنف ضد أعضاء من الحزب الحاكم والحكومة ، وخاصة ممن كانوا يعملون في الأجهزة الأمنية التي يديرها حزب المؤتمر الحاكم في اليمن. ومما يثير القلق أيضاً استمرار أعمال التقطع والاختطاف والإخفاء القسري والحبس غير القانوني للمدنيين "كراهائن" . فطبقاً لرابطة المعونة لحقوق الإنسان، فإن مسلحون تابعين لميليشيات حزب الإصلاح أساءوا بدنياً إلى 200 رجلاً يمينياً بين شهري فبراير وأغسطس 2011م، مما أدى لكسر أرجلهم وأذرعهم. ووثقت رابطة المعونة ثلاثين حالة من حالات الاعتداء على مؤيدي الحزب الحاكم أثناء وبعد بدء الاحتجاجات.

والهجمات التي شنتها ميليشيات حزب الإصلاح الأمنية على ي منيين آخرين أثناء وبعد أعمال القتال الحكومية الموسعة ضد القاعدة، فتعد أسوأ نوبات تفشي العنف الداخلي منذ استيلاء ميليشيات حزب الإصلاح على ساحات الاحتجاجات السلمية. لكن أصناف العنف هذه ليست بالجديدة. فقد سبق لرابطة المعونة لحقوق الإنسان توثيق انتهاكات وإساءات مشابهة اقترفتها ميليشيات حزب الإصلاح وحلفائه ، وشملت الاعتقالات التعسفية "نظام الرهائن" والإخفاء القسري المصحوبة بالضرب المبرح وإطلاق الرصاص على المدنيين والتعذيب الذي أفضى أحياناً إلى الموت.

وعلى الجانب الآخر من الصراع الي مني: فإن سلطات الحكومة اليمنية والحزب الحاكم زادت بدورها من الإجراءات القمعية بحق أعضاء ومؤيدي حزب الإصلاح وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة. فالفترة بين 28 مايو و 28 أغسطس 2011م ، سجلت فيها منظمات حقوق الإنسان الي منية 31 شكوى من أعضاء ومؤيدي حزب الإصلاح قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب على يد عناصر قوات الأمن التابعة للحكومة والحزب الحاكم . كما سجلوا حالة وفاة واحدة لشخص رهن احتجازه، والاعتقال التعسفي لصحفيين اثنين من محطة "سهيل الفضائية ال تلفزيونية الخاصة والتي تُعد مؤيدة لحزب الإصلاح.

وفي كل هذه الأحوال فان هذه الأعمال والجرائم تعتبر انتهالتت للدستور اليمني النافذ الذي يكفل الحق في المعاملة بالمساواة أمام القانون، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، وحقوق إجراءات التقاضي السلمية الأساسية. ويُحظر التعذيب وحجز حريات المواطنين واعداد سجون خاصة وغير ذلك من أوجه المعاملة السيئة. وتحظر هذه الإساءات أيضاً جملةً من الصكوك

الدولية، منها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ، والمسؤولين في الحكومة اليمانية تكرر تعهدهم باحترام المعايير الواردة في الاتفاقيات. وبصفة حزب الإصلاح حزب سياسي، فقد أعلن في عدة مناسبات وعلناً أنه سيجترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

العنف غير المشروع بحق الخصوم السياسيين في اليمن

أثناء توسع عمليات اليمن العسكرية الموسعة ضد مسلحي تنظيم القاعدة في محافظة أبين ومنطقة أرحب ونهم ، والتي أسفرت عن مقتل نحو 1350 يمناً بين مدني ومقاتل، وألحقت الإصابات بخمسة آلاف آخرين، وبسبب الفراغ الأمني الكبير الذي خلفته هذه المواجهات اتخذت ميليشيات حزب الإصلاح وحلفائه خطوات فائقة للمألوف وبالذات داخل ساحات الاحتجاجات السلمية للشباب -التي خرجت في بعض المحافظات اليمنية منذ بداية فبراير 2011م-، حيث سعى حزب الإصلاح من خلالها إلى السيطرة على تلك الساحات والتهديد والعقاب لمن يخالفونها الرأي وفي بعض الأحيان إزالة الخصوم السياسيين الداخليين وكذلك أشخاص يُشتبه في تعاونهم مع الحكومة والحزب الحاكم. وهذا هو ما رأيناه في الهجمات التي شنتها وتشنها عناصر من ميليشيات حزب الإصلاح وحلفائه ومن الجناح العسكري والقبلي المسلح بالحزب ضد يمينيين آخرين في عدة مناطق يمنية ، فمنذ نشوب تمرد أولاد الأحمر في الآونة الأخيرة من مايو 2011م؛ وهي أسوأ موجة تفشي للعنف الداخلي منذ استيلاء حزب الإصلاح وحلفائه على ساحات الاحتجاجات السلمية للشباب ، وحسب معلومات مؤكدة فإن لحزب الإصلاح اليمني في داخل ساحات الاحتجاجات السلمية وفي إطاره التنظيمي الداخلي ، ذراعان أساسيان للسيطرة عليهما وهما:-

1-اللجان التنظيمية العليا وهي ميليشيات تقوم بمهام تنظيم وتجهيز أماكن المخيمات والشباب المتواجدين فيها وتوفير خدمات المأكل والمشرب والتخزين "القات" للمعتصمين، ومن ثم التحكم بهم وتوجيههم والتحكم في فعاليتهم ، كما تقوم بمهام الشرطة وقوات الأمن الداخلي وهي مماثلة لجهاز الأمن الذي تديره الحكومة اليمنية.

2-الجناح المسلح لحزب الإصلاح ويتكون من ثلاثة فروع ؛ الفرع الأول ويشمل قوات عسكرية مسلحة ومنشقة عن الجيش بقيادة اللواء علي محسن الأحمر ، والفرع الثاني وهو ميليشيات القبائل المسلحة والتي يتزعمها الشيخ صادق الأحمر، والفرع الثالث ويشمل ميليشيات من شباب الحزب العقائديين وهم من الأصوليين "المجاهدين" والذين يتم تعبئتهم فكرياً للجهاد في جامعة الإيمان والمدارس الداخلية لهذا الحزب ، وهؤلاء يسمون "الشباب المجاهدين" ويقودهم الشيخ عبد المجيد الزنداني القيادي الكبير في حزب الإصلاح والمطلوب على قائمة الإرهاب الدولي، وهذا

الفرع يتعامل بالأساس مع الأمن الداخلي والخارجي، لا سيما تولى أعمال الجهاد ضد أمريكا ودول الغرب . أو عند الحاجة إليه في اليمن لمساندة أنشطة تنظيم القاعدة الإرهابي والذي يتماهى معهم تماما "فكرا وسلوكا" كما افتضحوا مؤخرا في انضمامهم للقتال إلى جانب مسلحي تنظيم القاعدة في محافظة أبين ومأرب وأرحب مؤخرا ضد قوات الحكومة اليمنية وسقوط عدد منهم قتلى وجرحى .

-تطبيق العقوبات الجماعية على أبناء الشعب اليمني (جرائم التقطع للكهرباء والنفط والحصار والإغلاق)

الجدير ذكره انه ومنذ بداية الأزمة السياسية اليمنية في فبراير 2011م وحتى الآن شهدت الساحة تطبيق عقوبات جماعية متع مدة على كل أبناء اليمن تتمثل في استمرار أعمال التقطع والإغلاق للطرق العامة وتفجير محطات نقل الكهرباء ومنع وصول ناقلات النفط والغاز والوقود من الوصول إلى كل المواطنين اليمنيين وذلك من قبل عناصر إجرامية واغلبها من مأرب ونهم ، حيث اتضح وبعد الرصد والمتابعة والتحليل والتوثيق تبين للرابطة أن معظم هذه الأعمال الإجرامية يقوم بها في الغالب الأعم عناصر مسلحة قبلية مجهولة تتبع في الغالب لحزب الإصلاح وأحزاب اللقاء المشترك المعارض، وقد تأكد هذا الاستنتاج بعد توجيه اتهامات حكومية رسمية علنية من وزارة الداخلية اليمنية لهذه الأحزاب بتاريخ الجمعة 24-يونيو-2011م ، حيث انه وبعد تبادل الاتهامات المتبادلة بين أطراف الأزمة السياسية عن المسؤولين عن هذه الجرائم أعلنت وزارة الداخلية اليمنية بتاريخ الجمعة 24-يونيو-2011م عن أسماء 43 شخصا قالت بان جميعهم من عناصر تابعة لتكتل أحزاب اللقاء المشترك (تحالف من أحزاب المعارضة في اليمن) واعتبرتهم مطلوبين أمنياً لكونهم هم الذين يقومون بتفجير أنابيب النفط في محافظة مأرب وكذا الاعتداء على أبراج الكهرباء والمتسببين الرئيسيين في أزمة البترول وبقية المشتقات النفطية بشكل ممنهج ومستمر بتوجيه من قيادة أحزابهم وبالذات حزب الإصلاح الديني .وفيما يلي أسمائهم:- علي جابر حسن الشبواني ،- حسن صالح محمد الالوق سعداء حمد صالح محمد الالوق سعداء، وحمد ناصر صالح هيان، وعلی صالح سعيد هيان، وعلی ناصر علی عوشان، وعلی محسن علی ضميدان، و محمد محسن علی ضميدان، وعلی ناصر حسين روضان، وعبداالله صالح ناصر هذال، وناجي عبدالله حمد شرهان، و محمد حسن صالح العجي كلفوت، وزيد حسن بن علي الحائرة غريب، وأمين ناجي حسن غريب، وناجي صالح مبخوت كعلان، وعبداالله حمد محمد الالوق سعداء، وعبداالله صالح محمد الالوق سعداء، و محمد صالح محمد الالوق سعداء، وعلی صالح محمد الالوق سعداء، علي حسن محمد بن عبيد، و صالح حسن محمد الالوق سعداء، وحمد بن علي العجروش ،ومحمد علي محمد العجروش، وربيح حمد ربيع هديب، و صالح محمد حسن العجي كلفوت، وحمد محمد حسن العجي كلفوت، و صالح عبدالله احمد غريب، و احمد ناجي حسن غريب، و حسين سعيد بن صالح عبيد ال مشعل، و صالح نادر مبخوت كعلان، وناجي علي هزاع مبخوت كعلان، ومانع ناجي سعيد مقشد، و صالح ناجي سعيد مقشد، و فهد ناجي سعيد مقشد، و سالم صالح بدار رقيب، و احمد علي ربيع الله الحطاب، و محمد

صالح بقلان، ويحي على صالح يحيى، وزين الله حمد سالم الضمن، وعبدالله حمد سالم الضمن، وسالم حمد سالم الضمن، وناجي حسين حسن المكمدة، ومحمد حسن محمد الالوق سعداء، ولتفصيل أكثر يمكنك الوصول إلى الصفحة الأصلية عبر الرابط:

<http://www.almotamar.net/news/91712.htm>

وبالتالي فقد حملت وزارة الداخلية اليمنية بشكل رسمي حزب الإصلاح وأحزاب المشترك المعارضة مسؤولية ما ينتج عن تلك الاعتداءات من تفجير وتخريب لخطوط الكهرباء بشكل ممنهج ومستمر ومنع لوصول ناقلات النفط والغاز والوقود إلى كل المواطنين اليمنيين باعتبار ذلك من جرائم العقوبات الجماعية ضد كل أبناء الشعب اليمني بالتمييز، وهو نفس الاتهام الذي أكدته ثانياً نائب رئيس الجمهورية الفريق عبدربه منصور هادي في مقابلة تلفزيونية أجرتها معه قناة "سي.ان.ان" الأمريكية وبثته يوم الخميس الموافق 30/6/2011م وأعدت بثها القنوات الرسمية اليمنية .

ويحسب تحليل منطقي وسياسي محايد لاكتشاف حقيقة من يقف وراء تطبيق العقوبات الجماعية على أبناء اليمن ، وبمعنى آخر عند البحث عن من هو المستفيد من حصول هذه الجرائم؟ فإن الإجابة ستكون حتماً أن المستفيد الأول منها هو حزب الإصلاح المعارض وبالتالي فهو الذي يتحمل مسؤولية الوقوف وراء تطبيق العقوبات الجماعية ولأهداف وفوائد سياسية غير مشروعة من أجل الوصول للسلطة باستئثاره عنف الشعب ضد السلطة القائمة لإسقاطها، إذ لعل من أهم فوائد حزب الإصلاح من تحريض ميليشياته على شن هجمات موجهة إلى الأهداف المدنية "قطع الكهرباء والنفط والمياه" تتمثل بالآتي :

1- عرقلة إعادة البناء. تؤدي الهجمات التي تستهدف تفجير خطوط أنابيب النفط، وشبكات الكهرباء ومحطات المياه، إلى عرقلة حركة التنمية والتعمير في اليمن، وتوجه رسالة إلى الشعب مفادها أن السلطات اليمنية لا تستطيع الوفاء باحتياجات الشعب ومن ثم يحصل رد فعل عنيف من قبل الشعب لإسقاط السلطة القائمة كتأييد لمطالب الأحزاب السياسية المعارضة التي عجزت عن تحقيقها عبر وسائل النضال السلمي المشروع.

2- استئثار رد فعل عنيف من قبل الشعب. فقد تدفع الهجمات الموجهة إلى المدنيين والأهداف المدنية القوات اليمنية إلى القيام برد فعل عسكري عنيف قد يؤدي إلى مقتل المدنيين أو تدمير البنية التحتية وهكذا فقد تؤدي هذه الهجمات إلى دق إسفين بينها وبين السكان، مما يساعد جماعات المتمردين والأحزاب التي تتبناها على كسب التعاطف واستعداد الناس للانخراط في صفوف المتمردين لأجل إسقاط السلطة.

كما رصدت الرابطة مدى التأثير السليبي المشترك الذي ألحقته الأزمة السياسية القائمة والاحتجاجات والمواجهات المسلحة بسكان اليمن وبتمتعهم بحقوق الإنسان. فعندما بدأت الأزمة والاحتجاجات كان الاقتصاد وفرص العمل وأسباب العيش الأسرية قد تأثرت بالفعل تأثراً شديداً من الأزمة السياسية والاحتجاجات والحصار والإغلاق المفروض . وكان لانقطاع الإمداد بالكهرباء والوقود –البترول والديزل والغاز- لأغراض التوليد المختلفة ، بسبب وقوع جرائم تقطع

وإغلاق للطرق العامة من قبل عناصر تتبع حزب الإصلاح في مارب ومانتج عن ذلك من تفجيرها لخطوط الكهرباء بشكل ممنهج ومستمر ومنع لناقلات الوقود من الوصول لكل المواطنين اليمنيين ،-فكل تلك الأفعال الإجرامية -كان لها تأثيرات سلبية كبيرة جدا على حياة اليمنيين جميعا ،وبالذات على النشاط الصناعي والزراعي والمهني والحياتي والأسري اليومي للمواطنين ،وانعكس ذلك التقطع والحصار سلبيا على عمل المستشفيات وعلى أرزاق الناس ،وعلى توريد المياه إلى المنازل وعلى معالجة الصرف الصحي . كما أن فرض قيود الاستيراد والحظر المفروض على جميع الصادرات من اليمن قد أثرا على القطاع الصناعي وعلى الإنتاج الزراعي . كما أن مستويات البطالة والنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في حالة فقر أو فقر بالغ أخذت في الارتفاع.

إن عملية الحصار والإغلاق والعزل الاقتصادي التي تفرضها الأزمة السياسية القائمة ووجود مخيمات ومعسكرات اعتصامات لأحزاب اللقاء المشترك المعارض وحزب المؤتمر الشعبي الحاكم على حد سواء، على أبناء اليمن عموما وبالذات على ساكني المناطق المجاورة لساحات الاحتجاجات ، هو أمر إجرامي وغير إنساني ، حيث تعتبر عملية الحصار والإغلاق والعزل الاقتصادي القائمة حاليا بمثابة عقوبات جماعية تطبق ضد أبناء اليمن عموما ، وينتج عن استمرار هذه العقوبات الجماعية جملة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسانية ، وكذا الأضرار المستمرة والقائمة فعلا، لعل أبرزها التوقف شبه التام لحركة التنمية والتجارة الداخلية في اليمن وحرمانها من عدد كبير من المشاريع التنموية والخدمية وتخليها في مسيرة التنمية عن الدول الأخرى نتيجة تعطيلها بسبب الاحتجاجات الغير قانونية من قبل بعض عناصر أحزاب اللقاء المشترك وحلفائهم من المتمردين والإرهابيين وكذا بعض عناصر الحزب الحاكم ، وتعرض عدد كبير من المشاريع غير المكتملة والتي كانت تحت التنفيذ للتوقف في أعمالها الإنشائية مما أدى إلى حدوث التعثر في بعضها والتدمير الكلي أو الجزئي لبعضها الآخر، وامتناع معظم المقاولين عن تنفيذ أية مشاريع جديدة أو حتى استكمال مشاريع كانوا قد بدءوها، وتوقف عدد من المنشآت الخدمية عن تقديم خدماتها للجسم أو تعثرها وتعرض خدماتها للقصور والضعف نتيجة عدم التمكن من إيصال التجهيزات والمستلزمات اللازمة لتسيير أعمالها، وتعرض عدد كبير من المواطنين اليمنيين لخسائر غير منظورة في بيعهم وتجارتهم وإنتاجهم الزراعي والحيواني نتيجة هجرهم لمنازلهم وتركهم لمصادر عيشهم، إلى جانب ما أدت إليه أعمال الاحتجاجات والتمرد من قطع للطرق وحصار للمنازل المجاورة وإغلاق لحالة الأمن والسكينة العامة الأمر الذي أثر بصورة سلبية على استقرار المواطنين وجعلهم غير قادرين على التمكن من ممارسة أنشطتهم وأعمالهم.

- كما ركزت الرابطة على جرائم الحصار والإغلاق والعزل الاقتصادي والأضرار التي تفرضها وجود مخيمات اعتصامات لشباب وأحزاب المعارضة والحزب الحاكم -وبالذات على المجاورين لساحات الاحتجاجات - والمشار إليه بصورة عامة باسم الحصار والإغلاق . استنادا إلى شهادات الشهود المجاورين لساحات الاعتصام في صنعاء الذين التقت بهم الرابطة ووثقت شهاداتهم وهم

خليط من السكان وعقال الحارات والتجار وأصحاب العمارات وغيرهم، وهم :- حسين علي صالح مسعود ، وليد أحمد محمد قطينة ، مهدي ناصر علي ، غالب علي قايد معي الدين ، مريم علي صالح ، أمين حمود علي الحبابي، رمزي الارياني ، بكيل احمد ابوجعل ، وليد عبدالكريم محمد عيسى، احمد عبدالرحمن السياغي ، فارس الوصابي ، ابراهيم علي أحمد ، حسن علي حمود الطويلي، حكيم البيضاني ، رمزي حميد عبده عزالدين ، هاني عزيز المندي ، هاني علي محمد الرداوي، جمال محمد حسين عبس ، ابراهيم احمد محمد الدغيش ، حمود صالح حسن الهمداني ، خالد البكاري ، خالد مجاهد المطري ، محمد عبدالله التواري ، أحمد محمد ظافر ، عبدالسلام محمد الخولاني ، محمد عبدالخالق السياغي ، سعيد مرزوق عبده سعيد ، قاسم حمود عبدالصبور ، حاتم احمد احمد العريقي ، هاشم حمود صالح الهمداني ، صالح محمد ، محمد قنفا ناشر... ، وبالتالي فإننا نستطيع أن نلخص أبرز الانتهاكات التي حصلت على السكان وأهالي الحارات المجاورين لساحات الاحتجاجات ، حيث يشمل الحصار والإغلاق تداير مثل فرض قيود على دخول وتبادل السلع وفتح المحلات التجارية المغلقة التي يمكن الاستفادة أبناء الحارات اليمنيين منها، وإغلاق المحلات أمام الأشخاص والسلع والخدمات، وهو ما يستمر أحياناً لأشهر، بما في ذلك إجراء تخفيضات ومنع في وصول الإمداد بالماء والخدمات الأخرى . كما يتأثر اقتصاد اليمن تأثراً شديداً بتقليص مساحة حرية التجارة الخاصة والعمامة المسموح بها للتجار اليمنيين وإنشاء منطقة عازلة على طول الطرق ومواقع الاحتجاجات داخل الساحات في اليمن. وبالإضافة إلى أن الحصار والاعتداء والتقطع من قبل المعتصمين يخلق حالة طوارئ، فإنه قد أضعف كثيراً من قدرات السكان المحليين المجاورين لساحات الاحتجاجات ، وكذا اضعف قدرات قطاعات الصحة والمياه والقطاعات العامة الأخرى على الاستجابة لحالة الطوارئ الناشئة عن اعتصامات شباب أحزاب اللقاء المشترك والحزب الحاكم غير المبررة.

- وفي ظل هذا الوضع الحرج، دمّرت هذه الأزمة السياسية والعقوبات الجماعية جزءاً كبيراً من الهياكل الأساسية الاقتصادية والتجارية والزراعية . فبالنظر إلى أنه جرى استهداف ممنهج من قيادات لأحزاب اللقاء المشترك المعارضة (وتحديداً أعضاء الإصلاح والحق) لمصانع وشركات تجارية كثيرة بالإغلاق عن طريق " فرض العصيان المدني بالقوة " وتدميرها أو تعطيلها وإحاق الضرر بها، حدثت زيادة أخرى على نحو مأساوي في الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي . وبالمثل، عانى القطاع الزراعي من تعطيل متعمد أدى إلى تصحر الأراضي الزراعية وآبار المياه أثناء هذه الأزمة والعصيان غير المبررين. كما أن استمرار الأزمة يعرقل إعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية التي دمّرت.

- الجدير ذكره إن الأوضاع الحياتية في اليمن، الناجمة عن الأعمال الإجرامية المتعمدة من جانب بعض أحزاب اللقاء المشترك المعارضة (وتحديداً أعضاء حزب الإصلاح) والسياسات المعلنة لها فيما يتعلق باليمن قبل الأزمة وأثناءها وبعدها، كلها أوضاع تشير على نحو تراكمي إلى اعتماد قيادات تلك الأحزاب توقيع العقوبات الجماعية على سكان اليمن عموماً، مما يشكل انتهاكاً

خطيراً للقانون الإنساني الدولي، والذي يعتبر هذه الأفعال تدخل من ضمن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي تستوجب ملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.

- وأخيراً، نظرت الرابطة فيما إذا كانت سلسلة الأفعال والعقوبات الجماعية التي انتهجتها قيادات أحزاب اللقاء المشترك المعارضة وحلفائها من العصابات الإرهابية المسلحة "عصابات أولاد الأحمر+الفرقة الأولى مدرع+ميليشيات جامعة الإيمان" والتي تحرم اليمنيين في اليمن من أسباب حريتهم الشخصية وعيشهم الكريم ومن فرص العمل والسكن والمياه، كما تحرمهم من حرية التنقل ومن حقهم في مغادرة مناطقهم وبلادهم ودخوله، والتي تحد من إمكانية لجوئهم إلى المحاكم القانونية وسُبل الانتصاف الفعالة؟ وما إذا كان ذلك يمكن أن تكون بمثابة اضطهاد، أي جريمة ضد الإنسانية؟؟؟. ومن رأي الرابطة، وبالاستناد إلى الحقائق والأدلة المتاحة لها، أن كل تلك الأفعال والجرائم والعقوبات الجماعية قد تُبرر قيام محكمة دولية مختصة بتقرير أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت عمداً من بعض قيادات أحزاب اللقاء المشترك اليمنية ضد أبناء شعبيها، وبالتالي فهي تتحمل مسؤوليتها القانونية الكاملة .

- وتشعر الرابطة بالقلق الشديد إزاء التصريحات الصادرة عن استمرار مسؤولين في أحزاب اللقاء المشترك المعارضة (تحديداً قيادات حزبي الإصلاح والحق) أوضحوا عزمهم على الإبقاء على جرائم الحصار والعقوبات الجماعية إلى حين سقوط نظام الرئيس صالح بالقوة. بل ووصل الأمر ببعض تلك القيادات إلى تحريض المواطنين إلى احتلال ونهب المؤسسات والمباني الحكومية"كالقصر الجمهوري ووزارة الخارجية والنفط"، وقيام بعض قياداتها المتمردة "أولاد الأحمر" بالاستيلاء بالقوة على مباني حكومية ونهبها وسلب محتوياتها كما حصل لوكالة سبأ للأبناء ووزارة الاقتصاد ووزارة الإدارة المحلية وهيئة كهرباء ومياه الريف ومكتب النائب العام وغيره من الوزارات، ومن رأي الرابطة أن تلك الأفعال تشكل جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب وضد الإنسانية، وبالتالي يجب تحميل قيادات أحزاب اللقاء المشترك المعارضة وحلفائها من العصابات الإرهابية المسلحة "عصابات أولاد الأحمر+الفرقة الأولى مدرع+ميليشيات جامعة الإيمان" كامل المسؤولية عن ما ينتج عن جرائمها سألفة الذكر وفقاً للشرع والقانون، كما إن استمرار قيادات أحزاب المعارضة وحلفائها في عزل ومحاصرة السكان المدنيين -وبالذات المجاورين لساحات الاحتجاجات- يعتبر بمثابة عقوبة جماعية للسكان المدنيين في اليمن وهذه تصنف من جرائم ضد الإنسانية والتي يجب مساءلة مرتكبيها وفقاً للقانون الدولي والقوانين المحلية.

- ظلت أحزاب اللقاء المشترك المعارضة (تحديداً أعضاء حزب الإصلاح) تقوم منذ البداية بفرض نظام من القيود غير القانونية على التنقل والمرور لسكان الأحياء المجاورة لساحات الاحتجاجات. فالتنقل يقيده مزيج من العقوبات المادية، مثل حواجز الطرق ونقاط التفتيش والتدابير الإدارية، مثل بطاقات الانتماء السياسي والهوية والتصاريح الحزبية.

- وتلقت الرابطة تقارير تفيد بأن القيود المفروضة على حق التنقل والإقامة في الحارات المجاورة للاعتصامات قد شُدَّت أثناء وبعد نشوب المواجهات المسلحة بين قيادات من أحزاب

اللقاء المشترك المعارض وحلفائها من العصابات الإرهابية المسلحة "عصابات أولاد الأحمر +ميليشيات الفرقة الأولى مدرع +ميليشيات جامعة الإيمان" وبين قوات الحكومة في اليمن فأصبحت تلك الأحياء والحارات "شبه مناطق عسكرية مغلقة".

-وتعتقد الرابطة أن القيود المفروضة على حرية الإقامة والتنقل والحركة التي يخضع لها المواطنين اليمنيين المقيمين في حارات الاحتجاجات، بصورة عامة، وتشديد القيود أثناء المواجهات مع الحكومة وكذلك، إلى حد ما، بعد هذه العمليات هي بصورة خاصة أمور غير متناسبة مع أي هدف سياسي منشود . وبالإضافة إلى ذلك، يساور الرابطة القلق لإضفاء الطابع الرسمي على الفصل بين الحارات داخل اليمن ومن ثمّ بين جزأين من الأرض اليمنية الواحدة .

-ومن رأي الرابطة أن حكومة اليمن ما زالت مُلزَمة بموجب اتفاقيات جنيف الأربع وإلى أقصى حد تسمح به الوسائل المتاحة لها، بضمان توريد وإدخال المواد الغذائية واللوازم الطبية ولوازم المستشفيات والسلع الأخرى بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان اليمن "وخصوصا ال سكان المحليين المجاورين لساحات الاحتجاجات "ودون قيد من القيود.

جرائم القتل والإعدام الجماعي بمعزل عن القضاء وخارج سياق القانون

1- جريمة إعدام (15) شخصا وإصابة 240 آخرين في الاعتداء الإرهابي على مسجد النهدين بصنعاء في محاولة اغتيال رئيس الجمهورية وكبار قيادات الدولة .

- في يوم الجمعة الموافق 3|6|2011م تم الاعتداء على حرمة أحد دور العبادة "وهو جامع النهدين بدار الرئاسة بصنعاء" بقصفه بعدة قذائف صاروخية . وذلك أثناء أداء رئيس الجمهورية اليمنية للصلاة بداخل هذا المسجد وبرفقته كبار القيادات العليا للدولة اليمنية، وقد نتج عن هذا الاعتداء الإرهابي مقتل ١٥ شخصا وإصابة أكثر من مائتين شخص من الذين كانوا بداخل المسجد ، وكان على رأس القتلى في الحادث رئيس مجلس الشورى اليمني الأستاذ عبد العزيز عبد الغني وآخرين ، كما كان على رأس الجرحى والمصابين رئيس الجمهورية اليمنية السيد علي عبد الله صالح و رئيس مجلس النواب الأستاذ يحيى الراعي ورئيس مجلس الوزراء د.علي محمد مجور . وكبار قيادات الدولة واغلبهم من المدنيين وبعضهم من العسكريين (المرفقة أسمائهم وصفاتهم بالتقرير)وقد حصل هذه الحادث الإجرامي أثناء أدائهم جميعا للصلاة بداخل المسجد..

وترى الرابطة أن هذا الهجوم يشكل اعتداء متعمدا على مدنيين وأهداف مدنية واعيان مدنية كونهم كانوا داخل مسجد للصلاة (دار عبادة) وليس هدف عسكري مشروع ، كما أن نتائج هذه الجريمة البشعة من سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى قد شكلت عقوبة قتل وإعدام جماعي لأشخاص مدنيين عزل بمعزل عن القضاء وخارج إطار القانون وهو ما يعد جريمة حرب وفقا للقانون الإنساني الدولي، وجريمة إبادة جماعية وجريمة ضد الإنسانية كاملة الأركان والشروط وفقا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ورغم أن التحقيقات لاتزال جارية في هذا الموضوع ، إلا أن هناك شواهد وقرائن قوية توحى بوجود صلة ارتباط وثيق للمتمردين أولاد الأحمر وحلفائهم (الزنداني وهيئة علماء قطر) بهذه الجريمة ، ليس لان رئيس الجمهورية اليمنية قد وجه إليهم أصابع الاتهام بعد الحادثة مباشرة ، وإنما أيضا لتساندها مع أدلة وقرائن أخرى تؤكد أهمها : شهادة الشاهد عبد القوي القيسي -والذي يعمل مديرا لمكتب الشيخ صادق الأحمر- و هي التي اقر فيها صراحة لقناة الجزيرة الفضائية القطرية بمسؤولية أولاد الأحمر ووقوفهم وراء هذه الحادثة ، وتأتي قيمة هذه الشهادة من كونها أول تصريح صحفي له كناطق إعلامي مفوض باسم أولاد الأحمر بعد وقوع الحادثة بلحظات وتعليقا عليها ، واتت في معرض رده على سؤال من القناة عن ما إذا كان يقر بمسؤولية أولاد الأحمر عن هذه الجريمة ، فأجابها بقوله نعم ، بل وأضاف بأن ميليشيات أولاد الأحمر التي يتحدث باسمها هي التي ارتكبت حادثة قصف مسجد النهدين بدار الرئاسة والرئيس وأنها جاءت ردا انتقاميا على قصف الحكومة لبيوت المتمردين حميد وصادق أولاد الأحمر ، وليس ذلك فحسب بل توجد هناك قرائن وأدلة أخرى تؤكد الشهادة السالفة وتشير ضمنا إلى وجود اتفاق جنائي مسبق بين قيادات حزب الإصلاح الديني مع أولاد الأحمر على ارتكاب هذه الجريمة البشعة ، وابرز هذه القرائن إطلاق خطيب جمعة ساحة اعتصام المعارضة لحظة حصول الجريمة مباشرة لعبارة الاستبشار والابتهاج بالانتقام والتشفي بما حدث ، وقبل أن يعلم بها أي طرف آخر ، حيث أعلن خطيب الجمعة عن حصول انفجار داخل دار الرئاسة قائلا: أن الدخان يتصاعد الآن من داخل القصر، وهذا دليل على وجود اتفاق جنائي مسبق بين قيادات الإصلاح وأولاد الأحمر على تنفيذ هذه الجريمة البشعة وتوقيتها زمانا ومكانا ونتيجة ، بالإضافة إلى ذلك فقد سبق للزنداني قبل أسبوع تقريبا من تاريخ وقوع الجريمة -وتحديدا عقب نشوب المواجهات المسلحة بين القوات الحكومية والمتمردين أولاد الأحمر- إصدار فتوى دينية بعدم شرعية بقاء الرئيس في الحكم وأنه في حكم مغتصب السلطة ودعى قوات الجيش بالتمرد على الرئيس وبالانضمام إلى ما اسماه بجيش الثورة وإلا فإنهم سوف يندمون الخ وقد تزامنت هذه الفتوى من حيث التوقيت مع صدور فتوى أخرى لامين عام الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين والتابع لدولة قطر وتحمل نفس المعنى والمضمون لفتوى الزنداني وتولت قناتي الجزيرة وسهيل إذاعتها بشكل متواصل ، وهو ما يعني في المجمل وجود اتفاق مسبق بين مصدرى الفتوى ومن يقف خلفهما على إيجاد المبرر

الشرعي لتصفية واغتيال رئيس الجمهورية¹ وأركان حكمه كما حصل لهم لاحقا ، كما أن كل هذه القرائن والأدلة تشير بوضوح إلى وجود تمالؤ محلي ودولي على زمان ومكان واليات تنفيذ الجريمة بين جهات إرهابية محلية وخارجية . والواجب قانونا ملاحقة كل من شارك أو حرض أو ساهم في ارتكاب هذه الفعل الإجرامي وضمان عدم إفلات المجرمين من العقاب ، لاسيما وان الحادثة استهدفت اغتيال دولة بكاملها وليس مجرد شخص الرئيس فقط ، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر دخول البلاد في حالة فراغ دستوري قد يجبر اليمن إلى مرحلة الفوضى والحرب الأهلية ومن ثم تهيئة المناخات المناسبة لتنامي حضور القاعدة وتوسع نشاطاتها الإرهابية وإقامة إمارتها الإسلامية الخاصة بها .

وخلاصة القول مما رصدناه ووثقناه حول جريمة مسجد النهدين سالف الذكر ، يمكننا الجزم بوجود اتفاق جنائي مسبق وممنهج وعلاقة ارتباط عضوية بين مايسمى الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين التابع لدولة قطر مع قيادة مايسمى هيئة علماء اليمن والتي يقودها "عبد المجيد الزداني" وبالتالي شراكتهم في تحمل المسؤولية القانونية عن نتائج جرائم التوظيف السياسي للدين عن طريق التحريض الديني "الفتاوى المشتركة بينهما" ، من اجل تسهيل استيلاء الإسلاميين وحلفائهم على السلطة في اليمن ، وقد اتضحت أقوى صور شراكتهم في حصول جريمة الاعتداء على مسجد النهدين بصنعاء بتاريخ 3/6/2011م ، حيث انه ومن خلال رصد وتتبّع وربط ومقارنة فتاوى وبيانات الطرفين الدينية التحريضية المتواصلة في الشأن اليمني ، ستتضح النتائج والقرائن الآتية :-

2--قامت الرابطة برصد وتوثيق أسماء المصابين والجرحى من المدنيين والعسكريين في الاعتداء الذي حصل على مسجد النهدين يوم الجمعة , 3-يونيو-2011 م ، والذين سقطوا أثناء الاعتداء الإرهابي الأثم على جامع النهدين.نورد أسماء الجرحى والمصابين وهم على النحو الآتي :-علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ، و|د|علي مجور رئيس مجلس الوزراء ،وعبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى ،ويحي علي الراعي رئيس مجلس النواب ،ود.رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء وزير الحكم المحلي ،وصادق أبو رأس نائب رئيس الوزراء ،والشيخ ياسر احمد سالم العواضي نائب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الحاكم ، وميخوت صالح إصابة في الرأس ،وعلى منصر المحاقري شظايا متفرقة ،وعلى علي خليل الم في الأذنين وحروق في اليد ،ومحمد حسن البهلولي رضوض ،وعبد الله المعمرى جرح في الرجل ،وحسين ناجي الريمي جروح في الوجة ،وناجي الصياد شظايا متفرقة ،وعبد الواسع مقولة شظايا في رجلة ،وعلى عبده فرج مصاب في الظهر ،وناجي المصري مصاب في الصدر والساعد ،ومحمد صالح المنحفي جرح في الدقن والساعد الايمن ،ومحسن محمد عايض جروح في الوجة ،وخالد عبد القادر عبد اللطيف خالد إصابته خطيرة وتم ترحيلة السعودية ،ومحمد علي السماوي جروح بسيطة ،واحمد صالح عبده لايزال مرقدًا ،ومحمد علي زيد المطري كسر في الرجل ومرقد ،وعلى صالح الخلقي جروح بسيطة ،ومحمد زيد الاكوع حالة خطيرة وتم ترحيلة السعودية مرقد ،وسنان دويد حالة متوسطة وتم ترحيلة السعودية العناية ،واحمد مشلي الحميدي لازال في العناية ،وعلى محسن المطري متوسط مرقد ،وصالح علي السباني جروح بسيطة ،وعبد الله احمد المقولي جروح بسيطة ،ومحمد احمد الاتسي جروح بسيطة ،ويحي احمد القاسمي جروح بسيطة ،ومحمد احمد العداري جروح بسيطة ،وعلى احمد ضبيان جروح بسيطة ،وعبده صالح جابر لايزال مرقد ،وعبدالله احمد القاضي جروح بسيطة ،ويحي محد جراد جروح بسيطة ،وحمود حسين القحم جروح بسيطة ،عبد الكريم حسين معيض جروح بسيطة ،وعبدالله محد القديمي حالة خطيرة وتم ترحيلة السعودية ،ومجمل سعيد قاسم متاش جروح بسيطة ،وعبد الرقيب محمد ابوظاهر جروح بسيطة ،وناصر محمد الموسمي يحتاج الى عملية عاجلة في العين ،وصالح محمّد القديمي جروح بسيطة ،ومحمد سعد حباجر يحتاج لزراعة شرايين في اليد اليسرى شظايا ،وعلى حسين الحاضري يحتاج الى زراعة قريبة في العين + حروق ،وامين محمد معوضه جروح بسيطة ،وعمار احمد صلاح جروح بسيطة ،ومجاهد عبادي الدلالي جروح بسيطة ،وناصر احمد ملقي جروح بسيطة ،وعبدالله سعيد ركن ،وعصام احمد دويد ،ومهدي محمد الحليلي ،واحمد حسين عبده ،وحسين علي الرمادي ،وعفاش طارق محمد عبدالله صالح ،ومازن توفيق صالح عبدالله صالح ،وكنعان يحي محمد عبدالله صالح وآخرين ..

1- الإقرار صراحة بذلك في البند ثانيا من بيان هيئة علماء اليمن الصادر بتاريخ 15/6/2011م عن تأييده التام لفتوى سابقة صدرت من الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في قطر بتاريخ 4 يونيو 2011م والتي نصت صراحة على سقوط شرعية الرئيس اليمني علي صالح.. الخ. بل وزعم البيان نفسه انه استند على رأي جهات إقليمية ودولية لم يسميها البيان سبق وان أصدرت هذه الفتوى ، وهذا الإقرار دليل قاطع على قيام شراكة -سابقة ولاحقة ومستمرة- بينهما وصلت حد التطابق التام والمتزامن بين فتاوى الهيئتين الدينيتين في قطر واليمن وجهات دولية أخرى على التحريض الديني على القتل والإرهاب الممنهج وبالتالي ثبوت شراكتها ومن يقف خلفها في الجرائم الإرهابية الناتجة عن ذلك التحريض الديني ولاسيما جريمة مسجد النهدين.

2- أن إطلاق الأمين العام لاتحاد علماء قطر علي القره داغي لفتواه العلنية عبر قناة الجزيرة مساء الأحد، 29 مايو 2011 م والتي تضمنت فتواه : "بسقوط شرعية الرئيس اليمني المنتخب ديمقراطيا ، ووجوب التمرد عليه بكل الوسائل سواء المسلحة أو غير المسلحة. كما أعلن تأييده لأهداف التمرد المسلح لأولاد الأحمر.. الخ ، وأعقب تلك الفتوى بإصدار فتوى مكتوبة بتاريخ الأحد، 29 مايو 2011 م وتحمل نفس ما جاء في تصريحه التلفزيوني ، وهو أمر واضح في كل بيانات وفتاوى علماء هذا الاتحاد القطري المتتالية التي أصدرها بهذا الخصوص ، وإذا ربطنا مضمون تلك الفتاوى وقارناها مع فتاوى -سابقة ولاحقة - صدرت عما يسمى بهيئة علماء اليمن والتي يرأسها الزنداني حول أحداث اليمن ، وتحديدًا بيانها الصادر يوم الأربعاء الموافق 15/6/2011م والذي تضمن البند ثانيا من هذا البيان بالفتوى بسقوط شرعية الرئيس كتأييد لفتوى سابقة بذلك صدرت من الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في قطر وجهات إقليمية ودولية لم يسميها البيان أصدرت هذه الفتوى ، وهذا التأييد العلني اللاحق هو دليل قاطع على قيام علاقة تبعية بين الهيئتين الدينيتين في قطر واليمن وبالتالي فنحن أمام عصابة إجرامية دولية ووطنية تخطط وتقوم بالتحريض الديني على القتل والإرهاب الممنهج ، حيث سيتضح قيام هذه التبعية من خلال التطابق والتأييد التام لفتاوى الزنداني مع تلك الفتاوى الصادرة عن علماء قطر تحديدا دون علماء الدول الأخرى ، وبمعنى آخر فأنهما ساهمتا في توفير الغطاء الشرعي لاغتيال الرئيس وأركان حكمه وللتمرد المسلح ونتائجه . وهو بالفعل ما حصل لهم لاحقا في 3|6|2011م باستهداف الإرهابيين لمسجد النهدين بعد صدور تلك الفتاوى وتنفيذها لها، وهي الفتاوى التي حرضت اليمنيين على الاقتتال فيما بينهم والحرب الأهلية وجر البلاد إلى العنف بفعل التوظيف السياسي الخاطئ للدين واستغلاله من قبل بعض رجال الدين الإرهابيين في الداخل والخارج كما هو الحال سابقا. والقرينة الثانية على مسؤوليتهما التحريضية المشتركة عن جريمة قصف جامع النهدين ومحاولة اغتيال رئيس الجمهورية وكبار قيادات الدولة هو اعتبارهما بأن جرائم تمرد الشيخ الأحمر يدخل في إطار الدفاع عن النفس المشروع شرعيا وقانونيا..... الخ. ناهيك عن اتفاقهما التام فيما بعد وقوع الجريمة على دعوة من بقي من الجيش اليمني، والشرطة والأمن -بحسب فتاويهما- الانضمام إلى ثورة الشعب وجيش الشعب "المتنرد" ، تحت مبرر أن الرئيس فقد غطاءه الشعبي والشرعي..... الخ.

وبالتالي فإن الرابطة تعتبر أن سبب هذه الجريمة النكراء وكل الجرائم والانتهاكات التي حصلت في اليمن لعقود هو التوظيف السياسي الخاطئ للدين والزج به في الصراع السياسي القائم، وذلك من قبل القيادات والقوى التقليدية المتحالفة في إطار حزب الإصلاح الديني، والذي يتزعمه م جميعا الشيخ عبد المجيد عزيز الزنداني² المطلوب على قائمة الإرهاب الدولي.

2- جريمة إعدام 52 رهينة ومحتجز في سجن سري خاص بأولاد الأحمر وشركائهم وبمعزل عن القضاء وخارج سياق القانون.

في 24/مايو/ أيار 2011م أدى انفجار ضخم صاحبه حريق في أحد المباني السكنية المملوكة لحميد الأحمر في حي النهضة بمذبح المجاور لجامعة الإيمان والفرقة الأولى مدرع، إلى مقتل 50 شخص كانوا محتجزين داخل هذا المبنى كرهائن، حيث تشير الأدلة إلى أن هذا المبنى كانت تستخدمه ميليشيات الإرهاب والتمرد من أولاد الأحمر وحلفائهم كسجن خاص وسري للمخالفين لها في الرأي والتنظيم، وبحسب شهادة الشيخ عبد السلام البحري (العضو القيادي البارز في حزب الإصلاح) والذي فقد ابنه مصطفى في هذا الانفجار فإن عملية التفجير والحريق تمت بشكل متعمد للانتقام من السجناء أو أهاليهم المؤيدين نظام الرئيس على عبدالله صالح، ويقول في سياق تفسيره لما حدث لنجله في سياق الشهادة المقدمة للرابطة "... تم استدراج ولدي مصطفى من منزلي في ذمار بتاريخ 2011/5/16 م عن طريق زميله المدعو خالد الحداد حتى وصل حي النهضة وسجنوه في سجنهم الخاص، وتمت محرقة جماعية لعدد واحد وخمسون شخص يتهمه أنهم مخالفين للقاء المشترك بالرأي وخاصة ممن كان موقفه معن عبر وسائل الإعلام، وأن الذي يتحمل مسؤولية تنفيذ هذه المجزرة هو اللواء علي محسن الأحمر وحמיד عبد الله الأحمر وقيادات اللقاء المشترك، وبضيف الشاهد البحري في مقابلة صحفية مع موقع الجمهور نت الإخباري³ بتاريخ الأحد، 05-يونيو-2011م وكررها في عدة مقابلات تلفزيونية أجرتها معه قناة اليمن الفضائية حول شهادته عن هذه القضية بقوله: ((أنه بعد أن تم إبلاغه بالحادثة وصل لأخذ جثة ابنه القتل كونها كانت بثلاجة مستشفى العلوم والتكنولوجيا للدفن، فسألهم في المستشفى عن سبب الحادثة فظلوا يتربوا عن الإجابة عليه وعند إصراره عليهم أجابوه بأن

3- أدرج عبد المجيد عزيز الزنداني في قائمة الإرهابيين الدوليين بقرار من يوم 27 شباط/فبراير 2004، عملا بالفقرتين 1 و 2 من القرار 1526 (2004) الصادر من مجلس الأمن الدولي كشخص مرتبط بتنظيم القاعدة أو أسامة بن لادن أو بحركة (وأنصار QI.B.8.01) وأسامة بن لادن (QE.A.4.01) الطالبان، بسبب "المشاركة في تمويل أعمال أو أنشطة تقوم بها القاعدة (، أو بتعاون معهم أو باسمهم أو بالنيابة عنهم، أو دعما لهم، أو في التخطيط لها أو تيسير القيام بها أو QE.A.98.03 الإسلام)² الإعداد لها أو ارتكابها" أو "التجنيد لحسابهم" أو "دعم أعمالهم أو أنشطتهم بوسائل أخرى".

ولده توفي نتيجة إطلاق النار عليه من قبل قوات الأمن، ولكنه لم يطمئن لرواية هذا المستشفى التابع لحزب الإصلاح، حيث أصر الشاهد على رؤية جثة ابنه ومعرفة صدق رواية المستشفى من عدمه، وقد حاول المستشفى رفض طلبه ولكن ونزولا عند إصراره كولي دم القتل سمحوا له برؤية جثة ابنه القتل والتي كانت بثلاجة الموتى بالمستشفى، ويصف الشاهد لحظة رؤيته ابنه الضحية وهي لحظات صعبة ومأساوية لم يكن يتصورها، حيث انه لم يستطيع التعرف على جثة ابنه إلا بصعوبة بالغة، لأن جثة ابنه كانت مجرد أشلاء مقطعة ومتفحمة ومشوهة المعالم وحينها فقط اعترف المستشفى إن ابنه قتل داخل السجن التابع لحميد الأحمر في حي النهضة بمذبح كنتيجة تفجير وحرق السجن بمن فيه وانه لم يقتل بطلقة نارية بحسب رواية المستشفى في البداية الخ" شهادة الشاهد ، وهي شهادة مهمة جدا تثبت وتدعم رأي الرابطة أعلاه وتتساند مع معلومات وأدلة متواترة وكثيرة حصلت عليها الرابطة عن حدوث عملي ة إعدام بمعزل عن القضاء ارتكبتها -ميليشيات الإرهاب الدينية التابعة للزنداني وأولاد الأحمر وحلفاءهم من بعض أحزاب المشترك المعارضة(وتحديدا الإصلاح) - ضد معارضين سياسيين ومخالفين لها في الرأي أو الانتماء كانت تحتجزهم قسريا في سجون سرية خاصة بها.وقد تجلى هذا العنف المنهج والبلشع في ارتكابها لهذه الجريمة النكراء بإعدام 50 شابا من المدنيين المحتجزين لديها بشكل غير قانوني في سجن خاص كرهائن ومخطوفين ، بشكل إعدام جماعي وبمعزل عن القضاء بتاريخ 24 | 5 | 2011 م ، (وبحسب شهادة الشيخ عبد السلام البحري وهو عضو مجلس شورى الإصلاح) والذي أكد في شهادته المرفقة بان مبرر قيادات حزب الإصلاح لارتكاب هذه المجزرة الجماعية في حق مدنيين لأسباب عدة إما لعدم تنفيذهم الأوامر الحزبية داخل ساحات الاحتجاجات أو للاشتباه بانتماهم وتبعيتهم للحكومة وأجهزتها الأمنية أو الحزب الحاكم. لكن لم يكن جميع من قُتلوا عقب تفجير ميليشيات أولاد الأحمر للسجن الخاص بهم من التابعين للنظام والحزب الحاكم، المحتجزين لأسباب سياسية، أو من المتهمين بالتعاون معه. إذ كان بعض القتلى من المنتمين لحزب الإصلاح ولكن من المتهمين بمخالفة الأوامر التنظيمية للحزب الديني المتطرف كأمثال ابنه الضحية (مصطفى عبد السلام البحري) والذين حجزوه للضغط على الشاهد لتغيير موقفه المؤيد للنظام والمخالف لتوجيهات حزب الإصلاح.

جرائم العنف الداخلي واستهداف التابعين للحكومة والنظام اليمني من جانب حزب الإصلاح وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة واللجان التنظيمية العليا لساحات الاحتجاجات التابعة لحزب الإصلاح المعارض.

جمعت الرابطة معلومات وأدلة مباشرة وغير مباشرة عن عشرات الحالات لأشخاص إما تابعين للحكومة أو للحزب المؤتمر الحاكم أو لشباب مستقلين أو حتى لإصلاحيين معتدلين لكن مخالفين للحزب في الرأي ، قام أفراد من ميليشيات الإصلاح وجامعة الإيمان وعصابات أولاد الأحمر واللجان التنظيمية باعتقالهم وإخفاءهم قسرا أو قتلهم أو إخضاعهم لإساءة المعاملة البدنية . وفي معظم الحالات، أفادت التقارير والشهادات أن من اختطفوا من منازلهم أو اعتقلوا بطريقة

أخرى من داخل ساحات الاعتصام لم يُتهموا بارتكاب جرائم تتصل بحوادث مُحددة بل استُهدفوا فقط بسبب انتمائهم السياسي للحكومة أو الحزب الحاكم أو لمخالفتهم لرأي قيادات حزب الإصلاح المسيطر على ساحات الاحتجاجات. وتوجد أوجه تماثل قوية بين شهادات الشهود والتقارير المقدمة من منظمات دولية ومحلية تعمل في مجال حقوق الإنسان وثقت هذه الانتهاكات الجسيمة، وهي تشير إلى أن كل هذه الاعتداءات قد نُقِدت بشكل متواصل وممنهج وشكلت جزءاً من نمط من العنف المنظم الموجه مباشرة من حزب الإصلاح ضد التابعين للحكومة والنظام وأنصار المؤتمر الحاكم والشباب المستقلين أو المخالفين لتوجهات الإصلاح الحزبية. ونفصل ابرز تلك الانتهاكات والجرائم كما يلي:-

أجرائم الحرمان من الحرية + الرهائن+المخفيين قسريا في داخل سجون ساحات الاحتجاجات وداخل سجون الفرقة الأولى مدرع من قبل قائد الفرقة وقيادة اللجان التنظيمية وأحزاب المشترك وحلفائهم.

من خلال الرصد وشهادات الضحايا وأهاليهم تبين تعرض عشرات الشباب والمعتصمين في ساحات التغيير لحجز حرياتهم وإخفاءهم قسريا واتخاذهم "رهائن" ولايزال بعضهم مخفي قسريا حتى الآن ولا يعلم مصيرهم، علما بان المسؤول الأول عن اعتقالهم تعسفيا حزب الإصلاح والذي يتبعه اللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع وقيادة اللجان التنظيمية. وخصوصا بأن كل المعلومات التي وصلتنا تشير إلى انعدام المعاملة الدنيا للسجناء وانعدام الظروف اللائقة لاماكن الاعتقال والظروف الإنسانية السيئة التي يعاملون المحتجزين فيها بالذات في سجن الفرقة الأولى مدرع، ونورد لكم أسماء عدد من الشباب المعتصمين من المخفيين قسريا داخل تلك المعتقلات غير القانونية وهم:- مفيد فايز الاعوج، عبدالله محمد احمد حزام ، حسين محمد الرداي ، عمر محمد العماري ، ياسر محمد علي رشاد ، مالك محسن حجوم ، وسام الشعري ، محمد محمد عياش ، محمد طه صالح فاضل ، علي محمد قائد العبادي ، الجبلي حسين الجبلي ، عبداللطيف فيصل دليان ، زيد علي الغرباني ، ابراهيم علي صالح ، يحيى محمد العلماني ، عبدالله محمد حيدر ، محمد عبده علي شبيل ، نبيل دحان زيد ، جمال عبده أحمد عثمان ، محمد عبدالملك ابو منصر ، نشوان الحميدي ، محمد علي راع ، طارق عبدالله حبيش ، حسن احمد المولد ، سليم محمد الغيل ، علي عبدالله راع ، علوي محمد سريع ، اكرم محمد عبده عزالدين ، عابد شوقي حسن مراغ ، عبدالباري العامري ، هادي مقبل الحجوري ، مقبل صغير الحجوري ، علي صالح الحجوري ، احمد ابوراجح ، ماجد علي ثابت الغزي ، جزيلان محمد محمد مهدي ، رفيق حميد علي الصلاحي ، مشهور صالح احمد الهاملي ، عبدالرزاق احمد محمد الشجني ، ابراهيم علي مقيم ، زيد بن علي الاميري ، شوقي عبدالله الصبري ، عبدالله دغيش ، محمد علي خليف ، حسن عطش ، محمد مطعم ، عبدالله مطعم ، عبدالله مطعم ، ، ناهيكم عن معلومات عن وجود سجناء آخرين بالمئات لم نستطيع الوصول إليهم أو إلى أهاليهم لعدة أسباب .

-وبتاريخ 27 ابريل 2011م تم اقتياد أربعة من أعضاء مخيم شباب تصحيح المسار بالقوة وايداعهم في سجون الفرقة الأولى مدرع وإخفاءهم قسرا كرهائن وهؤلاء المحتجزين هم : عبدالله

الحليلة وعبدالله علي جعمان ومقبل رطاس ومجاهد صغير ابو هدهش وزيد علي الاميري، وهؤلاء لايزالون معتقلين حتى الآن في سجون الفرقة ولا يعلم أهاليهم بمصيرهم حتى الآن، وذلك بحسب معلومات الأخ عادل كعييه منسق مخيم شباب تصحيح المسار.

-وبتاريخ 6|5|2011م تعرض أفراد مسلحين من عناصر الفرقة الأولى مدرع بالتقطع لسيارة الشيخ عابد راجح مصلح أثناء مروره بجوار منزل نائب رئيس الجمهورية بصنعاء. وقاموا بإطلاق النار عليها وإصابته واعتقال كل الذين كانوا بداخلها وإيداعهم سجن الفرقة الأولى مدرع ورفض الإفراج عنهم حتى الآن وبدون أي مبرر قانوني، علما بأن المعتقلين كلهم مصابين بطلقات نارية ويتطلب وضعهم الصحي خضوعهم للعلاج لكن قائد الفرقة الأولى يرفض السماح بعلاجهم حتى الآن. وقد التقت الرابطة بالأخ الشيخ احمد راجح مصلح وهو شقيق الشيخ عابد راجح، فأفاد الرابطة بأسماء المعتقلين وعددهم ثمانية أشخاص وهم: عابد راجح مصلح وعلي غانم الزبيري وعلي احمد علي مصلح وعلي محمد ناصر سريع وعابد عبدالله المضبعي ومحمد احمد عبدالله المضبعي ودماج مبخوت الغوبة ومحمد عبدالله القطيبي، وهؤلاء المحتجزين جميعهم مصابين بطلقات نارية وحالتهم الصحية سيئة جدا ويرفض قائد الفرقة اللواء علي محسن الأحمر السماح لهم بتلقي العلاج أو الإفراج عنهم وبدون أي مسوغ قانوني.

-الجدير بالذكر إن معظم الضحايا المحتجزين والرهائن أعلاه -وبحسب الأدلة- قد تم حجز حرياتهم وإخفاءهم قسريا في سجون خاصة داخل سجن جمعية الإصلاح الخيرية أو جامع الجامعة وبعد ذلك تم نقلهم إلى سجون الفرقة الأولى مدرع الأشد بشاعة في التاريخ، ويتم إيداعهم فيه بأوامر من قبل قائد الفرقة الأولى مدرع واللجان التنظيمية لساحات الاحتجاجات في جامعة صنعاء ولا يعلم أهاليهم عن مصيرهم شيئا حتى الآن، كما لايسمح لأهاليهم بزيارتهم، وكل المعلومات التي وصلتنا ووثقتها الرابطة تشير إلى انعدام المعاملة الدنيا داخل أماكن الاعتقال بالذات في سجن الفرقة الأولى مدرع، والتي تشير المعلومات المتوفرة إلى انعدام الظروف الإنسانية اللائقة التي يعاملون المحتجزين فيها وهذا الأفعال تعتبر انتهاكات جسيمة لكل حقوق الإنسان ويتخالف كل القوانين والاتفاقيات الدولية والقوانين النافذة .

ب- جرائم الاعتداء على الناشطات الحقوقيات والصحفيات اليمنيات

-بتاريخ 16|4|2011م قامت مجموعات مسلحة تابعة لحزب الإصلاح الديني ومعهم أفراد وضباط من المنشقين العسكريين التابعين للفرقة الأولى مدرع ومسلحين من جامعة الإيمان-، قامت هذه العصابة المسلحة بالاعتداء المباشر على ناشطات حقوقيات وصحفيات يمنيات بالضرب وإطلاق الرصاص الحي عليهن وإيداعهن حبس الفرقة الأولى لعدة ساعات ومصادرة تلفوناتهم والكاميرات الخاصة بهن، بينما كن يردن المشاركة في مسيرة نسائية للتعبير عن آرائهن بحرية، وتلك الناشطات والصحفيات هن أروى عثمان وهدي العطاس وإلهام الكبسي وامتنان المضواحي وأنتصار سنان ووداد البدوي والسفيرة جميلة علي رجاء وعدد من النساء المدنيات.وقد لقي هذا الاعتداء الهمجي من رفضا واسع النطاق من جميع فعاليات ومكونات المجتمع اليمني وإدانات واسعة

لمرتكبيه ومن يقف خلفهم من قيادات دينية متطرفة على رأسها اللواء علي محسن صالح قائد الفرقة الأولى مدرع والمدعو عقيد عسكر زعيل الناطق باسم الأول " وهما ذي انتماءات أصولية متطرفة"، وقد عقدت نقابة الصحفيين مؤتمرا صحفيا للناشطات الحقوقيات أوضحن فيه أساليب وأنواع الانتهاكات الجسيمة والتي تعرضن لها من قبل جنود وضباط الفرقة الأولى مدرع بتاريخ 2011/4/16م وحتى هذه اللحظة لم يتم اتخاذ أي إجراءات قضائية فاعلة في هذه القضية من أجل تقديم الجناة إلى العدالة .

ج-الاعتداء على الصحفي عبد الكريم الخيواني بالضرب وإيداعه سجن الفرقة الأولى مدرع

-بتاريخ 2011|6|9م تم الاعتداء على الصحفي عبدالكريم الخيواني بالضرب وتهديده بالسجن وذلك من قبل الضابط المنشق بالفرقة الأولى مدرع العقيد عسكر زعيل وذلك أثناء مروره بشارع هائل وعلى خلفية وقوف الخيواني مع مظاهرة كانت موجهة إلى منزل نائب الرئيس ، وهذا الاعتداء الهجمي على صحفي وناشط حقوقي معروف جاء ليمثل تكرارا كبيرا لحوادث الاعتداءات الممنهجة على الناشطين الحقوقيين والصحفيين من قبل ميليشيات الفرقة الأولى وجامعة الإيمان ولجان النظام الإصلاحية داخل ساحات الاحتجاجات ، ولكن هذا الانتهاك الكبير تم السكوت عنه بطريقة فجأة وغير معتادة ولاندري ما السبب وراء ذلك ؟؟

د- الاعتداء على صحفيين وكالة سبأ للأنباء ونهب وتدمير محتوياتها وقطع مصدر رزق العاملين بها

- في حوالي الساعة الواحدة من ظهريوم الاثنين تاريخ 23مايو 2011م قامت ميليشيات أولاد الأحمر التابعة لحزب الإصلاح بالاعتداء الهجمي على الصحفيين العاملين في وكالة سبأ للأنباء في منطقة الحصبة شمال أمانة العاصمة ، وذلك بإطلاقهم النار على من كانوا بداخلها وإصابة الصحفيين التالية أسمائهم : فاروق الكمالي واحمد المتوكل ومحاصرتهم داخل مبنى الوكالة وهم يعلمون مسبقا أنهم يعملون فيها كصحفيون مدنيين وليسوا أهداف عسكرية ، وليس هذا فحسب بل قامت تلك الميليشيات بتوجيه وإعداد مسبق من قياداتها الإرهابية بقصف واحتلال مبنى وكالة سبأ الصحفية ونهب وتدمير كل محتوياتها الإعلامية والتوثيقية البحتة من أدوات وآلات إعلامية وحتى أرشيف هذه المؤسسة الصحفية اليمنية الرائدة لم يسلم من نهب وسلب وتدمير هذه العصابات الإرهابية والتي كانت تنفذ توجيهات النهب والتدمير من قياداتها وفي إطار عملية ممنهجة للاعتداء على الصحفيين والإعلاميين وكتاب الرأي وقمعهم وإسكاتهم، وكما هو موضح في اللقطة الإعلامية المصورة والتي تظهر المدعو هاشم الأحمر وهو يوجه نداء إلى أتباعه بعدم ضرب عصاباته المعتدية بعد أن احتلت هذه المؤسسة الصحفية وأصبحوا متمترسين فيها وينهبون محتوياتها ، حيث قاموا بنهب وسلب ما فيها من أغراض الصحفيين الخاصة ، وبعد ذلك قاموا بتدميرها وإحراقها وبالتالي حرمان الصحفيين العاملين فيها من مصدر عيشهم نهائيا ، بينما هي وكالة أنباء صحفية وليست هدف عسكري مشروع، وبالتالي يعتبر ذلك من الهجمات المتعمدة على الأهداف والأعيان المدنية التي يعاقب عليها القانون الإنساني الدولي كجريمة حرب هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنها تعتبر اعتداء صارخ على حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة وقمع

ممنهج للصحفيين واعتداء على مصدر رزقهم الوحيد يجب محاسبة الذين ارتكبوه وتقديمهم للمحاكمة وفقا للقوانين المحلية والدولية، وقد أدانت نقابة الصحفيين اليمنيين بشدة هذا القصف العنيف الذي تعرض له مبنى وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) وأسفر عن إصابة الصحفيين فاروق الكمالي وحمد المتوكل وإثارة الرعب في نفوس الصحفيين العاملين في الوكالة واحتجازهم لأكثر من 12 ساعة داخل المبنى .وعبرت النقابة في بيان لها اليوم عن استنكارها لاستهداف الصحفيين أو المؤسسات الإعلامية تحت أي مبرر ..مؤكدة رفضها النزج بالبلاد في أتون حرب أهلية .

جرائم وانتهاكات حقوق الشباب داخل ساحات الاحتجاجات بجامعة صنعاء

أ- قمع الشباب والمخالفين في الرأي، وإساءة معاملة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في ساحات الاحتجاجات

-إجمالاً يمكننا رصد وتلخيص أبرز الانتهاكات الممنهجة والمستمرة والجسيمة لحقوق الشباب والمدنيين عموماً داخل ساحات الاحتجاجات والتغيير بسبب سيطرة لون حزبي واحد عليها، هو حزب الإصلاح ومليشياته المتطرفة، وذلك بناء على عشرات بل مئات من شهادات شهود العيان والضحايا الذين التقتهم الرابطة ووثقت شهاداتهم لديها، وكذلك استناداً إلى ما رصدتها ووثقتها الهيئة التنسيقية العليا للكتلة المدنية⁴ وأعلنتها بمذكرة رسمية موجهة إلى د.ياسين نعمان رئيس اللقاء المشترك بتاريخ 16/4/2011م وطالبته بالتحقيق مع رئيس لجنة النظام ونائبه نبيل الجبراني وإبراهيم المؤيد "إصلاحيين" وطالبت بتنحيتهما لكونهما المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة التي رصدتها الكتلة، ويمكننا الاستناد إلى رصد الانتهاكات التي جاءت في تلك المذكرة وتلخيص أبرز تلك الانتهاكات الممنهجة والممارسات الاستحواذية لحزب الإصلاح على شباب ساحات التغيير على النحو الآتي:

- وجود معتقل غير قانوني يتبع لجنة النظام يتم فيه حجز مواطنين لفترات غير محددة يتم فيه التحقيق بطرق عنيفة وماسة بالكرامة الإنسانية.

- الاعتداء بالضرب العنيف من قبل أعضاء لجنة النظام على العديد من الأفراد يترددون على الساحة بمبررات الاشتباه بكونهم "بلاطجة" أو "أمنيين"، حيث رصدت الرابطة ووثقت نماذج للاعتداءات العنيفة بالضرب على الشباب التالية أسمائهم: فارس محسن الشرفي، مساري

4 الهيئة التنسيقية العليا للكتلة المدنية هي إطار عمل مدني يضم منظمات مدنية ونشطاء حقوقيين وطلاب وإعلاميين وسياسيين وشخصيات اجتماعية انبثقت من الثورة الشعبية السلمية ويسعى إلى ضمانها وحمايتها . واغلبها من أعضاء وقيادات من أحزاب اللقاء المشترك المعارض والهيئة التنسيقية للكتلة المدنية تضم الشخصيات التالية بصفتهم الشخصية وكممثلين لمنظماتهم (بالترتيب الأبجدي):د. أبو بكر السقاف، أحمد سيف حاشد، أروى عبده عثمان، إلهام الكبسي، أمل باشا، حورية مشهور، حافظ البكاري، خالد أحمد عبدره العواضي، رضية المتوكل، سامي غالب، سامية الأغبري، سميح الوجيه، صالح علي عبده ربه القاضي، عبدالباري طاهر، عبدالرشيد الفقيه، عبدالكريم الخيواني، علي ناصر البيهقي، ماجد المذحجي، محمد عايش، محمد العبسي، مها عوض، ناصر أحمد عباد شريف، هدى العطاس.المركز اليمني لقياس الرأي العام، المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية، منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، منظمة التغيير للدفاع عن الحقوق والحريات، مؤسسة حوار للتنمية الديمقراطية، تحالف وطن، التحالف الوطني المناهضة صفقة الغاز المسال والصفقات المشبوهة.

محمد الرداي ، صلاح علي عوهج ، علي محسن عبدالله الانسي، رضوان عايض الحقاري ، احمد محمد شمسان ، صبري عمر الخطيب ، الجندي صالح عبده أحمد ، محمد عبده المخلافي ، عبدالمجيد محمد صالح الرميثي ، عرفات قائد احمد الوريث ، احمد محمد الزاقة .مهدي علي احمد مجاهد ، ياسر حمود احمد غالب ، ربيع سعيد الزريقي ، صدام موسى الميمنة ، علي بن علي الجوري ، بندر الشهاري.

- مدامه العديد من الخيام من قبل أعضاء لجنة النظام بمبرر منع "الاختلاط" بين النساء والرجال.

- الاعتداء والاهانة من قبل أعضاء لجنة النظام على عدد من النساء بسبب الملابس والهيئة الشخصية.

- مضايقة عدد من الناشطاء والناشطات على خلفية قيام بأنشطة مدنية وحقوقية في الساحة واعتبار لجنة النظام آرائهم غير مقبولة في الساحة.

- قيام أعضاء لجنة النظام بتفتيش الأوراق ومصادرة ما تراه غير مقبول.

- الاعتداء على عدد من المصورين والصحفيين وكسر بعض الكاميرات أثناء قيامهم بواجبهم المهني.

- منع وسائل الإعلام من قبل لجنة النظام من الدخول إلى المستشفى الميداني وتغطية الوقائع فيه يوم الجمعة الدامية، باستثناء الجزيرة وسهيل.

- تجول عناصر عسكرية وحراس لبعض الشخصيات القبلية بأسلحتهم في الساحة.

- سيطرة لون واحد على المنصة مع بعض الاستثناءات النادرة.

- عدم حساسية الجهة المسيطرة على المنصة على الدلالة السلبية لوجود بعض الشخصيات ومضمون خطابها على المكونات الوطنية.

- استخدام المنصة للتحريض على جهات وأفراد وتصفية الحسابات معهم وتسويق أفراد وجهات معينة.

- تغيب الشباب الذين ساهموا بفعالية في إطلاق الثورة السلمية لعدم انتمائهم للون المسيطر في المنصة واللجان المختلفة.

- عدم حساسية اللجان المختلفة والمنصة لموضوع استغلال الأطفال المخالف لطبيعتهم العمرية وحقوقهم.

- وقد التقت الرابطة بعشرات الشباب والضحايا من ساحات التغيير كشهود عيان⁵ على تلك الانتهاكات واستمعت إلى شهاداتهم ووثقتهم، وكانت شهاداتهم شبه متطابقة في تأكيد نوعية

⁵ وأبرز شهادة الشهود الذين التقت بهم الرابطة هم التالية أسمائهم: "عبدالله ناصر ناصر عبدالله ، سامية عبدالله محسن ، قاسم احمد عبده الذيباني ، عرفات علي ناصر المخلافي ، عبدالجليل مطهر العلمي ، هنا سالم، فهد صالح عبديره النويره، فارس عززي سرحان، علي محسن صالح داحش، قاسم علي قاسم محمد، صفية أحمد محمد، علي سالم قاسم السامعي، قاسم عبداللطيف الجرادي، صلاح موسى الميمنة، صالح علي الجرادي، عبدالفتاح عبدالله علي ناجي، أحلام عبدالرب محمد، مها علي صالح عباد، ريان محمد الذارحاني، حورية علي الذرحاني، ثناء عبدالملك شرف الدين، سماح أحمد صالح، شداي خالد الصلوي، حنان صادق، محمد أحمد البيكي، حنان سعيد ناصر، علي عبدالله احمد ناصر، جبر صالح محمد، مختار محمد أحمد الصبري، جميل عبدالله ناصر عبدالله، لمياء احمد الحداد، نشوان محمد العزاني، الشيخ عبدالله ناصر حمود، حنين صالح

الانتهاكات السالف ذكرها ، وكل تلك الشهادات تثبت حدوث انتهاكات تتصل بأحداث وجرائم جنائية جسيمة ارتكبتها قيادات أحزاب اللقاء المشترك المعارضة "وبالذات حزب الإصلاح" وأتباعه وذلك في الفترة المشمولة بالأزمة وبالذات بداخل ساحات الاحتجاجات. ومن هذه أفعال تشمل انتهاكات تتصل بسوء معاملة الميليشيات التابعة لأحزاب اللقاء المشترك والتي تسمى اللجان التنظيمية ضد كل من تعتقد بأنه من المؤيدين أو التابعين لحزب المؤتمر الحاكم والسلطة أو يخالف توجهات حزب الإصلاح "واعتباره مشتبه فيه أو امن قومي" ، بما في ذلك إلقاء القبض عليهم واحتجازهم في أماكن حجز غير قانونية وبصورة غير مشروعة . حيث أفادت عدة شهادات للشباب المستقل وضحايا الانتهاكات ووثقتها تقارير وشهادات من منظمات تعمل في مجال حقوق الإنسان أن الممارسات التي تستخدمها ميليشيات "اللجان التنظيمية" التابعة لأحزاب اللقاء المشترك المعارضة في ساحات الاحتجاجات هي بمثابة ممارسة للتعذيب والمعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة. كما ثبت بالتواتر من شهادات شهود العيان والضحايا ارتكاب "لجنة النظام والامن التابعة للجان التنظيمية" والتي يسيطر عليها جميعا حزب الإصلاح الديني ويتولى رئيس لجنة النظام فيها كلا من المدعو نبيل الغرباني ونائبه إبراهيم محمد المؤيد وهذين الشخصين تحديدا تشير كل الأدلة أنهما المسؤولين المباشرين عن ارتكاب عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان ضد الشباب وأبرزها الإخفاء القسري والاحتجاز غير القانوني لأعداد كبيرة من الشباب المعتصمين داخل سجون خاصة غير قانونية كما أسلفنا، كما يُشتبه بأن جرائم تعذيب وضروب من إساءة المعاملة الأخرى قد وقعت وأسهمت فيها وربما تسببت فيها هذه "اللجان التنظيمية" غير الشرعية أصلا. وبالرغم من تقديم الشباب ومنظمات حقوق الإنسان عشرات الشكاوى إلى قيادات الإصلاح والمشارك بهذه الانتهاكات وبتغيير هذين الشخصين إلا انه لم يستجب لأي منها بل ولم يجري التحقيق في الشكاوى المتعلقة بهذه الممارسات حتى الآن ، مما يدل على إن مايقومان به إنما يتم برضاء ومباركة وتشجيع من قيادة الإصلاح واللقاء المشترك عموما وإنهما إنما ينفذان توجهات حزب الإصلاح كمجرد أداة ، وبالتالي تصبح انتهاكات حقوق الشباب ومصادرة حرياتهم وحقوقهم انتهاكات ممنهجة ومستمرة من قبل حزب الإصلاح كتنظيم لأنه الحزب المسيطر على الساحة . وان الانتهاكات تتم في إطار سياسة ممنهجة للحزب تخالف مايعلنه عن نفسه في أدبياته المنشورة، بل أنها تفضح وجهه الحقيقي المتطرف الذي

عبدالله، مصعب أمين رشاد، امجد هديس، منير عبده قاسم البعداني، صالح علي حمود سالم، ابراهيم محمد عبدالسلام، شكيب عبده سعيد الدبيعي، انور حاتم الجرازي، علي عبدالله محسن الترابي، محمد عبدالله حيدر، محمد علي محمد العزي، أحمد عزي سرحان العزاني، مراد احمد حسين، ابراهيم صالح عتيق، مصطفى محمد البيخيتي، عبدالغفور محمد عبدالودود، لقمان احمد علي احمد، اشرف عبده احمد المنتصر، محمد لطف شرف الدين، عبدالسلام محمد علي، شهاب الدين محمد ناصر المظفر، محمد قاسم علي حسين، محمد علي ناصر الطميس، عبدالؤمن عبدالملك الكبسي، مروان جمال محمد عيسى، بازل عبدالله حسين علي، كفاح علي العواضي، محمد ناصر العواضي، أحمد علي جار الله القيسي، حسين الصلوي، عبد العليم العلواني، نجيب احمد العدوي، محمد رضوان الربيعي، سام احمد عتيق، مطيع محمد حسين الذماري ، عبد الجبار منقذ العليمي.... الخ من الشهود والمقابلات الشخصية التي رصدتها الرابطة.

ينتهك الحقوق ويصادر الحريات وهو لا يزال في موقع المعارضة فكيف به أن يلتزم بها إذا ما وصل إلى الحكم مستقبلاً؟؟؟.

وتخلص الرابطة من مجموع كل الأدلة إلى أن هذه الجرائم والمخالفات تشكل انتهاكات خطيرة وممنهجة لحقوق الإنسان تتم بتوجيهات حزبية من قيادة الإصلاح في إطار سياسة ممنهجة للحزب وبالتالي يجب فتح تحقيق قضائي مستقل فيها ومحاسبة كل الأشخاص والأحزاب السياسية والقيادات العسكرية المنشقة الموالية للمعارضة والتي انتهكت حقوق الإنسان أو سمحت بذلك وسرعة تقديمهم للعدالة ،كون هذه الانتهاكات لا تتفق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو مع الدستور والقوانين اليمنية النافذة.

ب- جريمة بتر لسان الشاعر وليد الرميشي من قبل ميليشيات حزب الإصلاح

- في فجر الأربعاء " 4 مايو 2011م" أقدمت ميليشيات مجهولة -يرجح انتمائها للقاء المشترك وتحديدا للإصلاح- على قطع لسان الشاعر الشعبي الشاب وليد الرميشي من أبناء منطقة القفر بمحافظة إب بعد استدراجه من منطقته واختطافه من شارع تعز بصنعاء واقتياده إلى أحد المنازل ومن ثم بتر لسانه على خلفية قصائد للشاعر كان قد انتقد فيها المشترك وعناصره وما يقومون به من أعمال تخريبية، وارتكاب جرائم بحق الوطن. وقد رصدت الرابطة بلاغ مفاده ارتكاب متشددين مجهولين ويعتقد انتمائهم لحزب الإصلاح جريمة بتر واستئصال لسان الشاعر وليد الرميشي بسبب ممارسته لحقه في التعبير عن رأيه بحرية ،بإلقاءه قصيدة شعرية تؤيد الشرعية الدستورية والنظام الحاكم ويمتدح فيها الرئيس صالح وذلك بحسب شهادة الضحية الشاعر، وقد استدرجه مجهولين وقاموا بقطع لسانه بطريقه وحشية بربرية لا يقبلها إنسان ،علما بأن هذه القضية لم يتم التحقيق فيها قضائيا حتى الآن .

جريمة الاعتداء على مخيم شباب تصحيح المسار".

بتاريخ 27 ابريل 2011م تعرض مخيم شباب تصحيح المسار ومخيم الشباب الوطني ومخيم أبناء عمران والكائن في شمال أمانة العاصمة لاعتداء جماعي همجي بالسلاح والعصي والحجارة من قبل مجاميع مسلحة من المنتسبين إلى الفرقة الأولى مدرع المنشقة عسكريا ومجاميع من الشباب المعتصمين في جامعة صنعاء التابعين لحزب الإصلاح، ويهدف احتلال مخيم شباب تصحيح المسار وتصفية واعتقال من بداخله وبدون أي مبرر، وقد اتضح بان السبب وراء هذا الهجوم الهمجي الممنهج والمخطط له سلفا من حزب الإصلاح وحلفائه إنه يأتي ردا انتقاميا ضد شباب تصحيح المسار لأنهم كانوا مخالفين للإصلاح في الرأي والمطالب والتنظيم ولأن جزء كبير منهم هم من شباب تصحيح المسار كانوا من ضمن الشباب الذين انسحبوا من اعتصام الجامعة بعد سيطرة حزب الإصلاح عليهم ،مما أدى إلى تهميش دور الشباب الحقيقيين الذين بدأوا بالاحتجاجات بسبب سيطرة الإصلاح المطلقة وهو الذي دفع بشباب المسار إلى فضح وتوضيح الانتهاكات التي ارتكبتها الإصلاح في حق الشباب داخل الجامعة وهذا هو سبب الهجوم عليهم

مفاجأة بهذه البشاعة ، حيث تفاجأ شباب المسار بمحاولة اقتحام مخيمهم وبإطلاق النار تجاههم من قبل تلك المجاميع والمليشيات المسلحة التابعة للإصلاح وحلفائه ، وقد أسفر هذا الاعتداء الهجمي عن إصابة ما يقرب من 500 شاب من معتصمي شباب تصحيح المسار بعضهم جراحه بليغة بحسب المعلومات والتقارير الطبية ، كما تم اقتياد أربعة منهم بالقوة إلى سجن الفرقة وإخفاءهم قسراً كرهائن وهؤلاء المحتجزين هم : عبدالله الحليلة وعبدالله علي جعمان ومقبل رطاس ومجاهد صغير ابو هدعش وزيد علي الاميري ، وهؤلاء لا يزالون معتقلين حتى الآن في سجون الفرقة ولا يعلم أهاليهم بمصيرهم حتى الآن ، وذلك بحسب معلومات الأخ عادل كعيبه منسق المخيم .

- جرائم استهداف المدنيين في المواجهات المسلحة بين المليشيات التابعة لحزب الإصلاح وجماعة الحوثيين في محافظة الجوف .

منذ أواخر شهر نيسان /ابريل الماضي 2011م تشهد محافظة الجوف اليمنية -وبسبب التحريض والتعصب الديني والمذهبي - مواجهات دموية مستمرة بين مليشيات مسلحة تتبع لتيار الزنداني وحلفائه "حزب الإصلاح" ومليشيات تتبع لجماعة الحوثيين والتي تنتمي للمذهب الزيدي وهو احد المذاهب الشيعية المعتدلة ويمثلها عبدالمكح الحوئي، وذلك في مشهد دموي يومي ومستمر يعكس خطورة خطاب التحريض الديني ودوره السلبي في تغذية أعمال العنف والإرهاب وبث ثقافة القتل والكراهية الدينية وإشعال فتيل الصراع والحروب المذهبية والأهلية بين مكونات المجتمع ، حيث يسقط بسببها مئات القتلى والمصابين واغلبهم من المدنيين العزل من أبناء هذه المحافظة. وكل يوم والضحايا في ارتفاع مستمر وبلا توقف ، كما انه لا يستطيع احد دخول المنطقة وإيقاف هذه المواجهات أو حصر عدد القتلى والجرحى الذين سقطوا فيها حتى الآن بشكل دقيق نظرا لصعوبة الأوضاع الأمنية داخل هذه المحافظة ، كما حرم جرائمها الكثير من المواطنين حرية التنقل والخدمات الضرورية، وفقدت العديد من الأسر معيولها. وترجع أسباب هذه المواجهات الدموية إلى تبني هيئة علماء اليمن في عام 2004م برئاسة الزنداني لإصدار فتوى دينية قضت بتكفير جماعة الحوثيين ومحاربتهم على أساس مذهبي وبحجة أنهم شيعة ومتمردين على الدولة وبالتالي أعلن فتواه بوجود الجهاد ضدهم وقتالهم ، وهكذا تم شن الحرب عليهم ، وهي الحرب التي جسدت إجرامية هذا التيار الإرهابي وبتنسيق مسبق بين جميع أركانه السالف ذكرها في الدولة والمجتمع ، يتضح ذلك من خلال استطاعتهم إقحام الدولة والمجتمع على خوض حرب أهلية طويلة المدى ضد جماعة الحوثيين في م|صعده ، وجر البلاد إلى شن حروب ستة -وبدوافع دينية ومذهبية بحثة-لا ناقة لليمنيين فيها ولا جمل ، وقد نتج عن هذه الحروب الدينية التي استمرت لسنوات سقوط الآلاف من القتلى والجرحى من خيرة أبناء اليمن من أفراد القوات المسلحة والأمن والموالين لها أو من المدنيين الأبرياء في صعده أو من جماعة

الحوثيين، وهي الحرب المذهبية والتي قادها وتسبب فيها المنشق العسكري اللواء علي محسن الأحمر باعتباره قائد الفرقة الأولى المنشقة وقائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية وبالتالي زج بالدولة لخوض حرب هوجاء بناء على تقارير ومعلومات كاذبة ولا أساس لها كان يرفعها عن حجم قوة الحوثيين وطموحاتهم.... الخ، وبسبب حروب صعده الستة أنهكت ميزانية الدولة وتوقفت عجلة التنمية في اليمن بسببها وأوجدت جراح عميقة في المجتمع اليمني آثارها السلبية لا تزال قائمة حتى اليوم، ولو شخصنا أسباب تلك الحرب المذهبية ودوافعها الحقيقية –وبتجرد- لوجدنا أن سببها الحقيقي هو التحريض الديني والمذهبي لتيار التحالف الإرهابي بمكوناته التقليدية الثلاثة <الديني والقبلي والعسكري المنشق > والذي قاد حروب صعده والجوف الستة ولأسباب دينية داخلية وخارجية. وقد أكد ذلك الشيخ صادق الأحمر مؤخراً في مقابلة مع قناة الجزيرة في منتصف يونيو 2011م ولو بشكل غير مباشر بتقديمه الاعتذار للحوثيين عن خطأ مشاركته ضدهم في حروب صعده وأنها كانت خطأ.. الخ، وفي الحقيقة نجد هذا التيار التقليدي هو المستفيد الأول من استمرار تلك الحرب المذهبية العنيفة حتى الآن في محافظة الجوف بدون توقف، ويتوقع أن يستمر الحال كذلك في المستقبل مما سيؤدي إلى زيادة معانات المدنيين في المحافظة، وهو ما يستدعي من الجهات المعنية والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية إلى الضغط على طرفي الصراع المذهبي لإيقاف هذه الحرب المذهبية الطاحنة فوراً وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول القضية والتحقيق مع قيادات طرفي المواجهة ومعاقبة مسيبي هذه الجرائم لاسيما وهي انتهاكات جسيمة ترتقي بنظر القوانين والمواثيق الدولية إلى مستوى جرائم الحرب والإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية . وبناء على معلومات وتقارير صحفية رصدتها مواقع إخبارية منها وأقربها للحقيقة ما نشره موقع يمن استریت الإخباري –ومصادره شبه موثوقة – فقد قامت الرابطة بالاعتماد على الرصد والتوثيق لأعداد القتلى في مواجهات الجوف بين الطرفين منذ اندلاع المواجهات المسلحة في مارس وحتى الآن وكما جاءت في تلك المصادر⁶ وحتى

8- وتنشر الرابطة أسماء القتلى في محافظة الجوف كما أسلفنا في هذه المواجهات وعلى النحو الآتي:-" (عبدالله رقان – آل مهدي – مديرية المتون ، صالح محمد سكتان – آل حمد – مديرية المتون ، صالح بن هادي شعيط – المرازيق – مديرية خب والشعف ، علي شعفان – مديرية رغوان – مأرب ، عبد الوهاب المكي – قبيلة همدان – مديرية الحزم ، محمد صالح حزام – مسئول اللقاء المشترك بالجوف – همدان – مديرية الحزم ، علي شلب – آل كثير – مديرية الغيل ، يحي زبين الله – مديرية الغيل ، صالح مبخوت المرزوقي – المرازيق – مديرية خب والشعف ، جميل محمد بن سعد – بني نوف – مديرية المصلوب ، محمد محسن الهدار – بني نوف – مديرية المصلوب ، مبخوت الوحير – آل مسلم – مديرية الغيل ، مبخوت شتران – آل مسلم – مديرية الغيل ، ناصر بن احمد مثنى – الجدعان – مأرب ، صالح مبروك رقيب – الجدعان – مأرب ، احمد الروسا – مأرب ، خميس محمد زايد – آل احمد – المتون ، يحي حمود درمان – الحصون مديرية المطمه ، مظفر مبخوت درمان – الحصون – المطمة ، ناجي نسيم – همدان – مديرية الحزم ، عبدالله شيعاط – همدان – مديرية الحزم ، يحي صالح حليف – المعاطرة – خب والشعف ، حمد حسن الروسا – مأرب ، علي محمد عبدالله مسفوف – المرازيق – مديرية خب ، احمد جابر الخويطري – آل شجن – مديرية همدان ، دارس محمد شطيف – مديرية الخلق، وليس ذلك فحسب بل يورد موقع يمن استریت أسماء بعض القتلى في محافظة الجوف من صفوف الحوثيين وهم: عبد الحميد الخوار – الجوف ، يحي حسن حاجب – الجوف ، ولد مبارك بن هادي الحداده ، ولد تيسان ، ولد بن هنديل ، الجرباء ، رشيد ظافر عمير – ذو محمد ، طه المتوكل – قادم من ساحة التغيير صنعاء ، أمين شاجع – حرف سفيان ، أمين جثمان – حرف سفيان ، سالم سلطان ذيبان – حرف سفيان ، صالح الموج – حرف سفيان ، صالح درهم الشتوي – حرف سفيان ، يحي احمد مطر معقل – حرف سفيان ، ناجي القحم – حرف سفيان ، علي نوفي – حرف سفيان ، حسن بن ناصر منصر – المرانه – قرب سفيان ، حامس باقي هنديل – ذو محمد ، صالح بن رهمة – آل

سالم صعده (قائد حوثي)

الآن لم يتم إجراء أي تحقيق في هذه الجرائم الممنهجة والمستمرة والتي هي هجمات متعمدة ضد المدنيين والأعيان المدنية المحمية والتي تعتبر جرائم حرب وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني .

-الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. والاحتجاز التعسفي بواسطة الاعتقالات المنزلية-

- جرائم ترمد أولاد الأحمر في منطقة الحصبة بصنعاء.

أ-جرائم قتل واستهداف المدنيين والأعيان المدنية من جانب عصابات المتمردين أولاد الأحمر

وشركائهم

بتاريخ 22 مايو 2011م انطلقت الشرارة الأولى التي أشعلت المواجهات المسلحة بين قوات الحكومة اليمنية ومليشيات أولاد الأحمر وحلفائها من ميليشيات جامعة الإيمان التابعة للزنداني وعسكريين منشقين من الفرقة الأولى مدرع المتحالفين مع أولاد الأحمر، وقد انطلق التمرد بعد ساعات من خطاب ناري ألقاه الشيخ صادق الأحمر "قائد التمرد" ظهر الأحد "22 مايو 2011م" في الاستعراض العسكري "للمتمردين وشركائهم" والذي أقيم بشارع الستين، وأكد صادق الأحمر في كلمته استعداده وإخوانه وحلفائهم لحرب أهلية. وقائلاً بالحرف الواحد "نحن أهلاً لها".. الأمر الذي اعتبره مراقبون إعلاناً من أبناء الأحمر وشركائهم لإدخال البلاد في حرب أهلية تم الإعداد لها مسبقاً..

وتؤكد مجموع الأدلة والتقارير المجمعة أن أولاد الأحمر وشركائهم كانوا قد استعدوا لتفجير الوضع والتمرد المسلح منذ بداية نشوب أزمة الاحتجاجات مطلع العام من خلال تكديس مختلف الأسلحة المتوسطة والثقيلة وبناء المتارس وقطع الشوارع المحيطة بمنزلهم وبالمناطق التي يسيطرون عليها كجامعة الإيمان والفرقة الأولى مدرع، وكذا نشر مليشياتهم المسلحة في تلك الشوارع بشكل لفت انتباه الجميع.

وتشير بعض الأدلة أن أولاد الأحمر يقودهم صادق وحמיד الأحمر وإخوانهم وشركائهم عقدوا عدة اجتماعات سرية وعلنية قبل الثاني والعشرين من مايو 2011م، حيث ناقشوا خلالها خطة تصعيدية وتحريضية، وأعمال عنف هادفة إلى إسقاط النظام عسكرياً والسيطرة على السلطة من خلال اقتحام عدد من المنشآت والمباني الحكومية. بل وحددوا موعد التمرد عقب قيامها باستعراض عسكري تحت مسمى الاحتفاء بعيد الوحدة.. يوم الأحد 22 مايو، والذي ستقيمه مليشيات من أتباع أبناء الأحمر وعناصر من جامعة الإيمان التابعة للزنداني وآخرين من الفرقة الأولى مدرع "المنشقة" وبحيث يتم في نهاية الحفل الزحف إلى عدد من المنشآت والمباني الحكومية لاحتلالها.. فيما تقوم المليشيات الأخرى المتواجدة في منزل الأحمر بالحصبة باحتلال الوزارات والمصالح الحكومية الموجودة في الحصبة وصنعاء، وبهذه العملية المباغتة والمفاجئة يكون النظام مجبراً على ترك السلطة – بحسب ما جاء في تلك الخطة.-

وأوضحت الأدلة والتقارير المختلفة أن خطة الزحف المسلح بعد العرض العسكري-الأحد- فشلت نتيجة لاعتراض المئات من الشباب المعتصمين لهذا التصعيد المفاجئ الذي يخالف ما ينادون به من "ثورة سلمية".. وبحسب تلك الأدلة فإن صادق الأحمر وجه بعد احتفال الستين انتقاداً لاذعاً للشباب السلميين الذين رفضوا تحويل ثورتهم إلى تمرد وانقلاب عسكري.. واتهمهم بأنهم جبناء وأنهم بسلميتهم لن يرحل النظام ولا بعد مائة سنة.. ثم انسحب الأحمر غاضباً.. المصادر ذاتها أكدت أن اجتماعاً عقد مساء الأحد في منزل أولاد الأحمر وقرر فيه صادق وحמיד الأحمر وشركائهم تصعيد أعمال العنف والتمرد المسلح من جهتهم والسير في تنفيذ خطة احتلال عدد من المنشآت والمباني الحكومية.

ويقول عدد من الموظفين في هيئة المساحة وأراضي الدولة ومعهد الإرشاد أنهم تفاجئوا صباح الاثنين 23 مايو بمليشيات مسلحة بالرشاشات والمعدلات وال"آر. بي. جي" وصواريخ "لو" تحتل تلك المباني وتمترس في أسطحها.. لتتفجر الأوضاع بعد ذلك عندما قامت مليشيات أبناء الأحمر بمهاجمة عدد من أفراد شرطة النجدة الذين منعوهم من اقتحام مدرسة الرماح القريبة من منزل الأحمر والتمترس فيها.

وفي وقت حاول الشيخ صادق الأحمر وعبر الصحف والمواقع الإخبارية التابعة لـ"حزب الإصلاح" وقناة سهيل والجزيرة.. تزيف الحقائق واتهام رجال الأمن بأنهم اعتدوا على حراسته وحاولوا اقتحام منزله.. اعترف رئيس تحرير صحيفة الصحوة الناطقة باسم حزب التجمع اليمني للإصلاح محمد اليوسفي في تصريح لقناة السعيدة مساء الاثنين بأن مليشيات أبناء الأحمر هاجمت رجال الأمن والنجدة كإجراء استباقي بحجة أن مدرسة الرماح تمتلئ بالأسلحة التابعة لـ"الموالين للنظام".. فيما اعترف صادق الأحمر في بيان له أن مليشياته قامت باحتلال المنشآت الحكومية القريبة من منزله.

وبالتالي كشف أبناء الأحمر عن إعدادهم المسبق للتمرد المسلح والمواجهة مع رجال الأمن واحتلال المنشآت الحكومية حيث قاموا مباشرةً بقصف وكالة الأنباء اليمنية سبأ ومدرسة الرماح للبنات بمختلف الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة وأصابوا عدد من الصحفيين داخل الوكالة كما قاموا بإطلاق القذائف على عدد من مساكن المواطنين في حي الحصبة وسقط خلال يوم الاثنين عدد من الشهداء من رجال الأمن والمواطنين بالإضافة إلى عشرات الجرحى.. لتهدأ الأوضاع بعد ذلك قليلاً إثر تدخل وساطة توصلت إلى وقف إطلاق النار.. ووجه رئيس الجمهورية نداءً لأبناء الأحمر ومليشياتهم بالتوقف عن الاعتداءات على رجال الأمن والمنشآت والمباني الحكومية ومساكن المواطنين وإخلاء بعض المنشآت التي سيطروا عليها في حي الحصبة، حقناً للدماء وتجنباً للفتنة، ولكن ذلك النداء المسؤول لم يزد مليشيات أبناء الأحمر إلا عتواً ونفورا فانقلبوا ظهر الثلاثاء على اتفاق لجنة الوساطة وقاموا بمهاجمة مبنى وزارة الداخلية ومعسكر شرطة النجدة ووكالة سبأ ووزارة السياحة ومبنى شركة الخطوط الجوية اليمنية ومبنى وزارة الإدارة المحلية، كما استهدفت مليشيات أولاد الأحمر المدنيين العزل في منطقة الحصبة، حيث قتلت أكثر من أربعين شخصاً من المدنيين وأصابت مئات الأشخاص

المدنيين باصابات متعددة وصلت بعضها حد الإعاقة التامة وبحسب مارصدته الرابطة وتوثقت منه بالأدلة المرفقة، وابرز تلك الجرائم قتل أسرة كاملة مكونة من أب ووالدته وثلاث بناته نتيجة إطلاق قذيفة "آر.بي.جي" من أولاد الأحمر على منزلهم وأدى ذلك إلى مقتلهم جميعا، حيث سقطت قذيفتين عشوائيتين من قذائف عصابات أولاد الأحمر على أسرة بكاملها وهي داخل منزلها في منطقة الحصبة فقتلت الأسرة كاملة. وهذه الأسرة مكونة من كلا من: حنان عبدالرحمن شوبر، ريم عبدالرحمن شوبر، مريم عبدالرحمن شوبر. وأصابت الأب عبدالرحمن شوبر وتم تدمير منزل هذه الأسرة نهائيا. بالإضافة إلى استهدافهم منازل عدد من المواطنين بإطلاق القذائف والرصاص الكثيف عليها مما أدى إلى إصابة وجرح عدد كبير من المواطنين، ففي تاريخ 2011/5/29م سقطت عدة قذائف عشوائية من جهة أولاد الأحمر فأحرقت منزل آل الحيمي في منطقة الحصبة، وشظايا جرحت جميع الأسرة جروح بالغة لكل من: سليم عبدالله الحيمي، وضاح الحيمي، عدد من مرافقي سليم الحيمي، وتم إسعافهم للخارج (الأردن). وفي تاريخ 2011/6/3م أصابت شظايا قذائف أولاد الأحمر كلا من: حزام درعان، وليد حزام درعان، نجاة درعان. بإصابات شاملة في جميع أنحاء الجسم، بينما كان الضحايا داخل منزلهم، ولا يزال الضحايا يتلقون العلاج في احد المستشفيات الحكومية حتى الآن. كما أدى سقوط قذائف عشوائية إلى جرح وإصابة شخصين من بيت السماوي، حيث بترت اليد اليمنى ل عصام السماوي وقذيفة أخرى أدت إلى بتر الرجل اليمنى ل صالح السماوي حسب ماتؤكدته التقارير الطبية.

كما واصلت مليشيات الأحمر الأربعة قصفها لمبنى وزارة الداخلية والأحياء المجاورة كما واصلت حملة المدهامات والنهب والسلب للبيوت والممتلكات الخاصة في عدد من الأحياء في منطقة الحصبة المحيطة بمنزل الشيخ عبد الله الأحمر وقطع العديد من الطرقات الفرعية الرئيسية. وتؤكد الأدلة أن مئات من المتمردين المتمترسين في مواضع مختلفة من منطقة الحصبة قصفوا مبنى وزارة الداخلية بعشرات قذائف الهاون وصواريخ "لو" المحمولة، وأعطبوا طقما أمنيا قرب جولة الساعة وأصابوا ثلاثة من أفرادهم، كما سقط في المنطقة عدداً من سكان الحي قتلوا وعشرات المصابين بينهم أطفال أصيبوا بشظايا القذائف التي أطلقتها مليشيات أبناء الأحمر بشكل عشوائي على المدنيين وكما هو ثابت في التسجيل المصور للمدعو هاشم الأحمر القائد الميداني للتمرد "المرفقة بالملف".. حيث أصابت إحدى القذائف أحد المساكن، وتوجد فيه عائلتان وأدى ذلك إلى استشهاد أربعة مواطنين وجرح أحد عشر شخصاً.

وأثبتت شهادات شهود العيان بأن مليشيات أبناء الأحمر قامت خلال المواجهات المسلحة بحملة مدهامات ونهب وسلب واسعة النطاق لبيوت وممتلكات المواطنين في الحارات المحيطة بمنزل عبد الله الأحمر في الحصبة "الشاهد جابر الهمداني وأولاده سامي ويوسف".. والذين أكدوا وقائع النهب والسلب وكذا احتجاج مليشيات أولاد الأحمر لهم وبجانهم أكثر من 40 شخصاً من المدنيين رهائن لديهم بتهمة أنهم متعاونين مع النظام أو لأسباب أخرى. فيما شهدت العديد من الطرقات الرئيسية والفرعية في المناطق المحيطة بمنزل الأحمر تمارساً كثيفاً للمليشيات المسلحة التابعة

للمتمردين أولاد الأحمر والتي تقوم بقطع الطرقات واحتجاز المركبات وإطلاق النيران بصورة عشوائية بين الفينة والأخرى بقصد ترويع الأهالي وإجبارهم على مغادرة منازلهم. وتشير الأدلة التي جمعتها الرابطة إلى أن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى بين المليشيات المسلحة لأولاد الأحمر كان نتيجة لعدم خبرتهم بالتعامل مع الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، كما لوحظ أن أكثر العناصر المسلحة من الأطفال وصغار السن.. وأشارت تلك الشهادات إلى انفجار قذيفة "آر.بي.جي" بأحد عناصر المليشيات خطأ في حوش صادق الأحمر الأمر الذي أدى إلى مقتل خمسة أشخاص منهم وإصابة آخرين.

وفي حادثة أخرى أكدت المصادر أن نجل قائد حراسة صادق الأحمر قام الثلاثاء بإطلاق صاروخ "لو" أثناء تواجد لجنة الوساطة في المنزل فاصطدم الصاروخ بجدار المنزل وانفجر وأردى مطلقه قتيلا وإلى جانبه تسعة من عناصر عصابة أولاد الأحمر وإصابة 30 آخرين بينهم من أفراد الوساطة.. وسارع أبناء الأحمر لتغطية تلك الفضيحة باتهام قوات الحكومة ورجال الأمن بإطلاق الصاروخ وإصابة الوساطة.

وقد حذر خبراء عسكريون ومنظمات إنسانية من أن عدم خبرة عصابات أولاد الأحمر بالتعامل مع التكنولوجيا العسكرية وأنواع الأسلحة المختلفة التي يستخدمونها بشكل عشوائي سيحل على المدنيين في أمانة العاصمة بكارثة لا تحمد عقباه..

وفي غضون ذلك كشفت شهادات شهود عيان في منطقة الحصبة بأن عناصر الحراسة التابعين لأولاد الأحمر قاموا مساء الخميس بعملية نهب واسعة للمنزل بعد هروب صادق الأحمر وإخوته منه. وقالت المصادر إن عناصر الحراسة وبعد أن وجدوا أن المنزل أصبح فارغاً من أصحابه قرروا القيام بنهب أهم محتوياته 'معتبرين بأنهم أولى من غيرهم بنهب تلك المحتويات والمقتنيات المختلفة. ومشيئة إلى أن الأسلحة كانت من بين أهم وأكثر المحتويات التي قامت عناصر الحراسة بنهبها من منزل الأحمر بالحصبة بالإضافة إلى عدد من السيارات وبعض المقتنيات الأخرى.

وبتاريخ 24|5|2011م كان 52 شخصاً قد لقوا مصرعهم وأصيب آخرون كانوا مخفيين قسريا كرهائن لدى المتمردين في انفجار لمبنى يحتوي على مخزن للأسلحة والذخائر في عمارة يملكها حميد الأحمر في المنطقة المجاورة للفرقة الأولى مدرع التابعة للواء علي محسن صالح الأحمر، وبحسب شهود عيان التقمهم الرابطة وأبرزهم "شهادة الشيخ عبدالسلام البحري عضو مجلس شورى الإصلاح"، فإن ذلك السجن السري كان يستخدم لقمع المخالفين لحزب الإصلاح في الرأي، كما تم استخدام السجن كمخزن يحتوي على أسلحة وذخائر ومتفجرات مختلفة من بينها قذائف "آر بي جي" و"هاون" و"صواريخ" و"لو" وأسلحة أخرى من قبل آل الأحمر.

وقد كشفت شهادة القيادي بالإصلاح عبد السلام البحري بأن تلك الأسلحة والذخائر تابعة لحميد الأحمر وعبد المجيد الزنداني وللفرقة الأولى مدرع وأنه تم نقلها وتخزينها قبل أكثر من شهر في عمارة حميد الأحمر 'موضحاً بأن سبب الانفجار. وأشارت مصادر أخرى بان الانفجار وقع عندما كان أحد الضحايا من حراس السجن والمبنى يعيث ببعض القذائف. وبحسب المصادر فإن

أولاد الأحمر كانوا قد استخدموا جزءاً من تلك القذائف في قصف بعض المؤسسات والمنشآت الحكومية ومنازل المواطنين والذي أسفر عن قتل وإصابة العديد من المواطنين في منطقة الحصبة.

وفي سياق آخر أرجع مراقبون ما ارتكبته ميليشيات أولاد الأحمر من جرائم بشعة وقتل واعتداء على قوات الأمن والمواطنين الأبرياء ونهب للمنشآت والممتلكات العامة والخاصة يأتي تنفيذاً لما جاء في وثائق ويكليكس التي كشفت عن تعهد حميد الأحمر لمسؤولين أمريكيين عام 2009م بإثارة الفوضى في اليمن في العام 2011م من أجل السيطرة على السلطة.

- وقد حققت الرابطة في ١١ حادثاً جماعياً وفردياً شنت فيها ميليشيات أولاد الأحمر هجمات مباشرة على المدنيين والأعيان المدنية في منطقة الحصبة وحدة بصنعاء مما أسفر عن حدوث قتل جماعي ومجازر إبادة جماعية وإصابات قاتلة بين المدنيين. وتشير الوقائع والأدلة المتعلقة بجمع الأحداث ما عدا واحداً عدم وجود هدف عسكري له ما يبرره. وقد وقع الهجومان الأولان من قبل هذه الميليشيات على منازل مدنيين في منطقة الحصبة شمال صنعاء، شمل قصف منازل أجبرت ميليشيات أولاد الأحمر المدنيين على التجمع فيها، ففي تاريخ 2011/5/24م سقطت قذيفتين عشوائيتين من قذائف عصابة أولاد الأحمر على أسرة بكاملها وهي داخل منزلها في منطقة الحصبة فقتلت الأسرة بكاملها، وهذه الأسرة مكونة من كلا من: حنان عبدالرحمن شوبر، ريم عبدالرحمن شوبر، مريم عبدالرحمن شوبر. وأصاب الأب عبدالرحمن شوبر وتم تدمير منزل هذه الأسرة نهائياً.

والحادثة الثانية وقعت بتاريخ 2011/6/3م حيث سقطت قذائف من ميليشيات أولاد الأحمر وأدت إلى مقتل كلا من: طه أحمد الدفعي، عمر محمود علي الدفعي وهما بداخل منزلها في منطقة الحصبة.. وتتعلق المجموعة التالية المؤلفة من سبعة حوادث على إطلاق النار العشوائي على المدنيين أثناء محاولتهم مغادرة منازلهم هرباً في اتجاه مكان أكثر أمناً، ففي تاريخ 2011/5/29م سقطت عدة قذائف عشوائية من جهة أولاد الأحمر فأحرق منزل مملوك لآل الحيمي في منطقة الحصبة، وجرح فيه جميع الأسرة جروح بالغة لكل من: سليم عبدالله الحيمي، وضاح الحيمي، عدد من مرافقي سليم الحيمي. وتم إسعافهم للخارج (الأردن). وفي تاريخ 2011/6/3م أصابت شظايا قذائف أولاد الأحمر كلا من: حزام درعان، وليد حزام درعان، نجاة درعان. بإصابات شاملة في جميع أنحاء الجسم، بينما كان الضحايا داخل منزلهم. ولا يزال الضحايا يتلقون العلاج في أحد المستشفيات الحكومية حتى الآن. كما أدى سقوط قذائف عشوائية إلى جرح وإصابة شخصين من بيت السماوي، حيث بترت اليد اليمنى لـ عصام السماوي وقذيفة أخرى أدت إلى بتر الرجل اليمنى لـ صالح السماوي حسب ماتؤكدته التقارير الطبية.. وتشير مجمل الشهادات التي جمعتها الرابطة من المتضررين من الأهالي المجاورين لمنطقة الحصبة والمكونة من عشرات شهود العيان⁷ والتي وصلت شهاداتهم حد التطابق

حسن محسن حزام الشايف، حميد علي القمادي، عبدالحميد حميد الطوقي، عبدالواحد علي محمد البدوي، علي محمد سعد البدوي 7
محمد عبدالله مطير، نجيب حسين محمود شوكت، صالح أحمد أحمد العودوي، عبدالواحد علي محمد البدوي، احمد علي المناخي، علي محمد

والإجماع التام على أن جميع الهجمات من أولاد الأحمر وما نتج عنها من ضحايا قد وقعت في ظل ظروف كانت تسيطر فيها ميليشيات أولاد الأحمر على منطقة الحصبة، وكانت قد دخلت من قبل

محمد العمراني، احمد محمد صالح اليميني، طه أحمد سيف العواضي، محمد حمود الحياصي، جابر احمد مالك الهمداني، علي شاوش علي القحطاني، احمد يحيى احمد عجلان محمد محمد احمد الحطايي، مهدي الجماعي، عبده احمد صالح، نعمان حمود الحاج، منصور احمد محمد الجلال، محمد عبدالله حسن المتوكل، عبدالله علي صالح العصامي، عادل محمد مهدي الغزي، سالم قائد صالح العدني، بشير ثابت عبدالله الذيب، احمد الأنسي، صادق ناصر محمد عايش غانم، محمد سعيد مرشد، هلال محمد علي الواسعي، حسان عبدالله علي احمد، البارقي علي عبدالله صالح البارقي، عصام حسن عبدالله الكبودي، علي محمد صالح المحفدي، عبده عبدالله محمد الدعير، هائل عبده محسن الصحو، فؤاد محمد قائد عبده، حميد قائد احمد الاديب، حمود علي محمد الجيل، فيصل مهدي ناصر محمد، كمال محمد علي آده، اللجنة النقابية للباطنيين والباغاة المتجولين، داوود عبده مهدي علي الرعيبي، عبدالله محمد غالب البجلة، عبدالغني عبده علي، ردمان حسن حسين محمد، فواز محمد محسن المقدم، عبدالعزيز محمد عزيز، ابراهيم عبدالله محمد الداعري، العزيز عبدالله محمد الداعر، عيد عبدالله محمد الداعر، علي بن علي حسن العامري، خالد محمد محسن المقدم، فارس علي علي عياس، ابراهيم ناصر محمد المقدم، منير ناصر محمد المقدم، فتح محمد محمد، طه محمد احمد الصطيف، فتح محمد محمد، مفضل عبدالواسع، علي حسن علي الروني، عبدالله محمد علي الغزالي، احمد محمد المنصوري، علي الحجيلي، محمد احمد حسين الزبيري، شوعي علي عبدالله المرهبي، سميرة صالح علي النجار، عبدالله ناصر جارالله، خالد علي احمد الرعدي، جميل محمد حسين محمد علي، محمد يحيى محمد الحمزي، حسن محمد علي الزوعري، سعيد احمد ناجي الوجيه، باشت حزام هادي باشت، احمد محمد اليتي، لطف محمد سيف شهره، حسين صالح العماني، حسن حسن محمد ابو زيد، محمد عبدالسلام جحاف، زيد محي الدين الديلمي، اسماعيل عبدالملك الديلمي، غيلان محمد قائد، احمد محمد علي عبيد، مراد سرحان علي مسعود، فايز علي علي عباس، عقلمن منصور عبدالله محمد الهتاري، عبدالرقيب عبدالله مقبول، اسماعيل محمد احمد الحليفي، عادل صالح علي سعد الكبوس، عبدالله محمد محمود، احمد احمد السواري، شوعي احمد شوعي ابو راس، علي قايد الزعزاع، نبيل حفظ الله فارح البرق، رضوان عبده حسين، محمد صالح الوصابي، علي غثيم، محمد يحيى عبدالله الراعي، مجاهد المجاهد، محمد عبده محسن الجعفري، السام محمد عبدالله العلي، علي صالح علي العيزري، محمد محمد علي الشامي، عبده صلاح سعيد صلاح، اسعد الفقيه، يكيل محمد سعد الوتاري، هاني بدر الدين الأنسي، ام خالد حسين المرهبي، مهدي محمود غالب، بشير ثابت عبدالله الذيب، فاضل سعد، علي يحيى يحيى القطية، علي محمد يحيى يحيى القطية، محمد يحيى يحيى القطية، صالح يحيى يحيى القطية، هشام ياسين احمد الحمادي، هائل احمد عبدالله الحطامي، محمد محمد حسن رقيق، عصام عبدالرحمن محمد عبدالله المصانع، نانف حيدر صالح الاحمدي، محمد صالح المحفدي، صدام عبده سنان، علي بن علي حسن العامري، عمار عبدالله سنان حسن، منصور محمد عبده الوصابي، فواز محمد محمد محمد ابراهيم، مطهر علي بن علي القواع، سليم ابراهيم صالح الجيل، عبدالله سعد سعد الشوع، احمد فضل علي السلمي، علي عمر الكدام، صادق منصور حسين العماد، عبدالله مقبل الوصابي، احمد محمد عمر الوصابي، حميد فارح محمد الغرق، سعد عبده احمد الليث، سامي سعد حسن النعماني، فارس طه محمد الصفيق، عبده محمد ناصر المتزايي، صدام حسن عباس، يوسف عبدالله الوقيدي، حفظ الله غالب محمد غالب، عبدالله محمد مسيبي، محمد داوود السنة، ابراهيم علي عقر، مراد احمد الجراي، احمد علي بن علي العامري، محفوظ غانم الوصابي، ماجد عبدالماجد محمود نعمان، نبيل مقبل سعد الوصابي، صدام حسن عباس العزي الوصابي، احمد مصبح عبدالله الايوبي، عبدالرحيم محمد مجود، جميل الخادم قائد محمد حيدر، حسين حيدر حمود، احمد صالح شوعي علي ابو راس، صغير قيثي احمد السوداني، خالد صغير قيثي احمد السوداني، خالد عبده محمد الداعر، مطهر محمد احمد السواري، محمد محمود علي علي، علي عبدالله احمد الاقندي، نبيل محمد حمود الشماني، هلال مقبل سعد الوصابي، مختار علي غالب احمد آل زيد، فواز قاسم العمري، محمد عبده احمد الهاملي، عبدالله محمد سعد يزيد، خالد قائد يحيى حسن العتمي، حنان عبدالرحمن شوبر، ريم عبدالرحمن شوبر، مريم عبدالرحمن شوبر، طه احد حامد الدفعي، عمر محمود علي الدفعي، انيس عباي العواجي، نبيل عباس العواجي، رزق يحيى عجلان، عبدالاله عبدالله الفقيه، يحيى احمد عجلان، علي يحيى عجلان، حسين حسين محمد القيثي، سليم عبدالله الحيمي، وضاح الحيمي، مرافقي سليم الحيمي، عصام السماوي، صلاح السماوي، حزام درعان، وليد حزام درعان، نجاة درعان، ياسر محمد صالح عبيد، طلال ياسين، حمدي احمد العاقل، سنان محمد جربوب، وائل داوود هبه الحطامي، سمية جابر حسن، داوود هبه الحطامي، سارة علي يوسف الحطامي، حيدر الزبدي، عبدالكريم حسن صالح البراري، فاتن علي صالح علي الريحاني، صادق صالح الريحاني، محمد محمد الدفعي، جمال جميل الدفعي، ابراهيم حامد الدفعي، محمد علي عجلان، سعيد عبدالجليل وائل العبسي، عبدالله احمد خلف، علي حسن علي الجميل، محمد حسن محمد الجميل، أمته عبدالله قائد، وشهود آخرين لم نستطع لقاءهم .

في اتصال مع الأشخاص الذين هاجمهم لاحقًا أو كانت تراقبهم على الأقل، بحيث إنها كان يجب أن تكون على علم بوضعهم كمدنيين . وقد فاقم من النتائج المترتبة على هجمات ميليشيات أولاد الأحمر ضد المدنيين، في أغلبية هذه الحوادث، رفض ميليشيات أولاد الأحمر بعد ذلك السماح بإخلاء الجرحى أو إتاحة وصول سيارات الإسعاف إليهم.

-وتخلص الرابطة ، استنادًا إلى الوقائع المتحقّق منها في جميع هذه الحالات المذكورة أعلاه، إلى أن سلوك ميليشيات أولاد الأحمر وحلفائها يشكل خرقًا خطيرًا لاتفاقية جنيف الرابعة من حيث القتل المتعمد للمدنيين والإعدام بمعزل عن القضاء والتسبب عمدًا في إحداث معاناة كبيرة للأشخاص المحميين والأعيان المدنية ،وعلى ذلك فإنه يُنشئ المسؤولية الجنائية الفردية لأولاد الأحمر وحلفائهم من المتمردين وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي.

- حيث تشير معظم هذه الشهادات إلى أن التعليمات الصادرة من قيادة ميليشيات أولاد الأحمر المتوغلة في حي الحصبة كانت تنص على شروط منخفضة المستوى لاستعمال النيران الفتاكة ضد السكان المدنيين . وقد ثبت لنا ذلك في تسجيل صوتي منسوب للمدعو هاشم الأحمر والتقط عبر اللاسلكي الخاص بالميليشيات ، ويظهر فيه الأحمر وهو يوجه ميليشياته بالنص "إن الضرب العشوائي على المنطقة مالهاش داعي " و"توجيه الميليشيات بضرب النار على إحدى الطائرات المدنية والتي كانت تمر فوق الحصبة لحظتها" و"التوجيه بالضرب إلى مدرسة الرماح وإلى جولة الحباري والعمارة التي فيها الأريال "وهذا التسجيل الصوتي هو إقرار صريح وواضح من ميليشيات الأحمر بقتلها المتعمد للمدنيين العزل في منازلهم وبمسؤوليتها عن كل جرائم التمرد ، وقد وجدت الرابطة في الشهادات المقدمة من الضحايا المجاورين للمنطقة والمجمعة في استبيانين تلقتهما براهين قوية تُثبت هذا الاتجاه.

- وقد بحثت الرابطة -من خلال شهادات شهود العيان والمتضررين- ما إذا كانت العصابات الإرهابية المسلحة "عصابات أولاد الأحمر+الفرقة الأولى مدرع +ميليشيات جامعة الإيمان" قد انتهكت التزاماتها بممارسة الحرص واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية السكان المدنيين في اليمن بما فيهم السكان المحليين المجاورين لساحات الاحتجاجات وفي داخل مناطق المواجهات المسلحة مع قوات الدولة ، من الأخطار المتأصلة في المواجهات المسلحة ، ومدى حدوث ذلك. وقد واجهت الرابطة تردداً معيناً من جانب الأشخاص الذين أجرت معهم مقابلات في اليمن لمناقشة أنشطة تلك الجماعات المتمردة المسلحة ولأسباب أمنية بحثة وخوفا من استهدافهم من أولاد الأحمر لاحقاً . وقد تبين للرابطة، على أساس المعلومات والأدلة المجمعة، أن العصابات المسلحة المنشقة كانت موجودة بالفعل في معظم مناطق المواجهات وداخل حارات وبيوت سكنية واعيان مدنية "حي الحصبة + حده" أثناء الاشتباكات والمواجهات المسلحة مع قوات الحكومة ، بل وثبتت للجنة قطعاً أن تلك العصابات المتمردة "عصابات أولاد الأحمر +ميليشيات الفرقة الأولى مدرع +ميليشيات جامعة الإيمان" أطلقت النيران عشوائياً وبكثافة من داخل مناطق المواجهات.. كما أن الرابطة عثرت على أدلة توحى بأن الجماعات المسلحة المتمردة "عصابات أولاد الأحمر" قد

أرغمت المدنيين بالبقاء في مناطق كانت تُشن فيها هجمات قتالية عشوائية، كما أنها أُجبرت المدنيين على البقاء بالقرب من أماكن الهجمات للاحتماء بهم واستخدامهم كدروع بشرية. - وخلصت الرابطة إلى أن الصواريخ والقذائف والرشاشات والذخيرة الحية، وبدرجة أقل قذائف الهاون التي تطلقها الجماعات المسلحة من ميليشيات أولاد الأحمر لا يمكن توجيهها لإصابة أهداف عسكرية محددة. وقد أُطلقت على مناطق سكنية يعيش فيها سكان مدنيون . وخلصت الرابطة كذلك إلى أن هذه الهجمات تشكل هجمات عشوائية ضد السكان المدنيين في صنعاء وأنه في الحالات التي لا يوجد فيها هدف عسكري مقصود وتُطلق الصواريخ وقذائف الهاون على سكان مدنيين فإن الهجمات تشكل هجومًا متعمدًا على سكان مدنيين . ويمكن أن تشكل هذه الأفعال جرائم حرب وقد تكون بمثابة جرائم ضد الإنسانية . وبالنظر إلى ما يبدو من عدم قدرة الجماعات المسلحة اليمنية وميليشيات أولاد الأحمر على توجيه الصواريخ وقذائف الهاون إلى أهداف عسكرية محددة وبالنظر إلى أن الهجمات لم تتسبب إلا في حدوث أضرار ضئيلة جدًا بالأهداف العسكرية اليمنية، تخلص الرابطة إلى أنه توجد أدلة يُعتمد بها تشير إلى أن أحد الأغراض الرئيسية لهجمات الصواريخ وقذائف الهاون من ميليشيات أولاد الأحمر وحلفائها هو نشر الرعب والهلع لدى السكان المدنيين اليمنيين، مما يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي.

ب- جرائم السلب والنهب المتعمد للممتلكات الخاصة والعامة التي حصلت من جانب ميليشيات أولاد الأحمر

يحظر القانون الإنساني الدولي الإستيلاء على الممتلكات الخاصة أو مصادرتها، وقد اطلعت رابطة معونة على معلومات على صلة بعشرات الحالات التي يقول مواطنون وشهود عيان فيها أن الميليشيات القبلية الموالية لأولاد الأحمر قامت بنهب ممتلكات خاصة لمواطنين وباعة متجولين واستولت على منازل ونهبوا ما بداخله من أموال وأشياء عينية، حيث يروي الشاهد المقاول جابر الهمداني انه وأثناء القتال ما بين القوات الحكومية وأولاد الأحمر تم التوصل إلى اتفاق مع هاشم الأحمر بعدم استخدام منزلة في القتال ووافق الجميع على ذلك وبمجرد أن تجددت المواجهات قامت العناصر الموالية لأولاد الأحمر بإقتحام المنزل ونهب كل ما بداخله من أموال وأشياء عينية غالية الثمن تصل قيمتها حسب شهادة الشاكي إلى عشرات الملايين من الريالات، ولم تكتفي بذلك بل اقتادوه إلى سجن خاص داخل منزل الشيخ الأحمر هو واثنين من أولاده وحجزوهم كرهائن لثلاثة أيام وبدون أي مسوغ قانوني .

-كما شاهدت الرابطة ، أثناء زيارتها لمنطقة الحصبة بصنعاء، مدى النهب والسلب الواسع النطاق الذي حصل لممتلكات وعربيات كثير من الباعة المتجولين في سوق الحصبة .ومدى تدمير المباني السكنية الخاصة والحكومية الذي تسببت فيه هجمات ميليشيات أولاد الأحمر والقصف العشوائي بقذائف الهاون والمدفعية والهجمات الصاروخية والشحنات التفجيرية المستخدمة. وفي بعض الحالات، خضعت أحياء سكنية -بالحصبة- للقصف المكثف بالقذائف العشوائية في

سياق تقدم ميليشيات أولاد الأحمر لاحتلال ونهب الممتلكات الخاصة والعامة. وفي حالات أخرى، توحى الحقائق التي جمعتها الرابطة إيحاء قوياً بأن تدمير ونهب المساكن قد تم القيام به عمداً في غياب أي صلة له بمواجهات المعارك مع القوات الحكومية اليمنية أو دون أن تكون له أي صلة بأي إسهام فعال آخر في الأعمال العسكرية. وبتجميع النتائج المستخلصة من جهود تحري الحقائق الذي قامت به الرابطة على أرض الواقع، تخلص الرابطة إلى أنه بالإضافة إلى التدمير الواسع النطاق للمساكن لما يسمى بدواعي الضرورة العملية أثناء تقدم ميليشيات أولاد الأحمر، باشرت هذه الميليشيات موجة أخرى "واسعة النطاق" من النهب والسلب الممنهج لمحتويات المباني -الخاصة والحكومية أثناء الثلاثة أيام الأخيرة من وجودها في مناطق مجاورة الحصبة، وهي تعلم انسحابها الوشيك منها. وبشكل سلوك ميليشيات أولاد الأحمر في هذا الصدد انتهاكاً جسيماً محرم في القانون الدولي، كما أنه بمثابة ضرر خطير قوامه "التدمير والنهب والسلب الواسع النطاق... للممتلكات الخاصة والعامة، الذي لا تبرره الضرورة العسكرية والمضطلع به على نحو غير مشروع ومفرط". كما انتهكت ميليشيات أولاد الأحمر كذلك حق الأسر المعنية في العيش في سكن لائق وامن.

- إن هجمات ميليشيات الأحمر وحلفائها التي شنت على ممتلكات الباعة المتجولين وعلى المنشآت الحكومية الصناعية وعلى البنية الأساسية في مجال بيع وإنتاج الغذاء والإمداد بالكهرباء والمياه والصحافة وغيرها، وهي الهجمات التي حققت فيها الرابطة، تشكل جزءاً من نمط أوسع نطاقاً للتدمير الممنهج، شمل تدمير ونهب معدات وممتلكات هيئة كهرباء ومياه الريف ووزارة الصناعة ووكالة سبأ للأنباء ومحلات توزيع الإسمنت، ونهب ممتلكات الباعة المتجولين ومراكز ومحلات تجارية خاصة، ومراكز توزيع مصانع الأغذية والمشروبات التابعة لعدة شركات تجارية خاصة. وتشير الوقائع التي تحققت منها الرابطة إلى أنه كانت توجد سياسة متعمدة ومنهجية من جانب ميليشيات أولاد الأحمر لاستهداف وتدمير ممتلكات الباعة المتجولين والمواقع الصناعية والتجارية ومنشآت الكهرباء والمياه ونهبها وسلبها من غير ضرورة عسكرية لذلك وهو الأمر الذي يعتبر جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي الإنساني.

- وتخلص الرابطة، استناداً إلى الوقائع المتحقق منها في جميع هذه الحالات المذكورة أعلاه، إلى أن سلوك ميليشيات أولاد الأحمر وحلفائها يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة من حيث القتل المتعمد للمدنيين العزل والإعدام بمعزل عن القضاء والتسبب عمداً في إحداث معاناة كبيرة للأشخاص المحميين و استهداف الأعيان المدنية دور العبادة "المساجد" وعلى ذلك فإنه يُنشئ المسؤولية الجنائية الفردية لأولاد الأحمر وحلفائهم من المتمردين. وهي تخلص أيضاً إلى أن الاستهداف المباشر والقتل التعسفي للمدنيين اليمنيين يشكل انتهاكاً للحق في الحياة.

ج- جرائم الحرمان من الحرية + الرهائن+المخفيين قسريا : اليمينيون المحتجزون في السجون الخاصة المنزلية لأولاد الأحمر

- أثناء وقبل وبعد العمليات العسكرية الحكومية لقمع التمرد المسلح لأولاد الأحمر، قامت ميليشيات أولاد الأحمر باعتقال أعداد كبيرة من المواطنين المدنيين واحتجزتهم لديها -كرهائن- في منازل وأماكن تابعة لها في حي الحصبة "منزل الشيخ الأحمر". وهي الحالات التي حققت فيها الرابطة وسمعت فيها شهادات من أقارب الضحايا ، حيث أفاد الشيخ ناصر محسن السوطي بان المدعو حميد الأحمر يعتقل أربعة رهائن من أقارب الشاهد لديه في سجن خاص منذ أكثر من أربع سنوات بحسب شهادة الشاهد ، كما تشير المعلومات المجمعة إلى أنه لم يكن أي من هؤلاء المدنيين مسلحاً أو يشكل أي تهديد ظاهر لميليشيات أولاد الأحمر. ويرتكز التقرير في هذه النقطة على المقابلات والشهادات التي أجرتها الرابطة مع ضحايا يمينيين احتجزوا كرهائن أو مع أهالي الضحايا والمفقودين والمحتجزين كما يركز على استعراض الرابطة لمواد أخرى ذات صلة بالموضوع، بما في ذلك مقابلات أجريت مع الأقارب وأقوال صادرة عن ضحايا آخرين قُدمت إليها. -كما أن أولاد الأحمر احتجزوا أشخاص مدنيون كرهائن (مثال حجز المقاول جابر الهمداني وأبنائه المهندس سامي جابر ويوسف جابر الهمداني والذين احتجزوهم كرهائن للضغط على أهالي همدان للتعاون مع تمرد أولاد الأحمر، وظل الضحايا مخفيين قسريا لأكثر من ثلاثة أيام دون علم أهاليهم (من 5 حتى 8 يونيو 2011م). وليس هذا فحسب بل أنهم -وبحسب شهادات الضحايا من آل الهمداني -نقلوا لنا مأساة إنسانية مستمرة بأنه كان يوجد معهم في سجن أولاد الأحمر أكثر من خمسة وثلاثين شخص كانوا محتجزين كرهائن بداخل معتقل أولاد الأحمر الخاص ولدوافع سياسية واجتماعية مشابهة وغير مشابهة لظروف احتجاز الهمداني وبعضهم منذ سنوات طويلة ولا يعلم بمصيرهم حتى الآن ، بينما بعض السجناء استطاعوا الهروب من الحجز بعد قصف الحكومة لمبنى السجن والمملوك للمتمردين آل الأحمر).

- وبالإضافة إلى الحرمان التعسفي من الحرية وانتهاك الحقوق المتعلقة بإتباع الأصول القانونية الواجبة التطبيق، فإن حالات بعض المدنيين اليمنيين المعتقلين كرهائن والمختفين قسريا لدى ميليشيات أولاد الأحمر تسلط الضوء على الانتهاكات الممنهجة لأولاد الأحمر وميليشياتهم تجاه المدنيين اليمنيين ، ظهر أيضاً بشكل جلي في كثير من الحالات التي نوقشت في أماكن أخرى من هذا التقرير: التعذيب وإساءة المعاملة بصورة مستمرة ومنهجية، والاعتداءات على الكرامة الشخصية، والمعاملة المذلة والمهينة التي تتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان . وتخلص الرابطة إلى أن هذه المعاملة تُعدّ توقيعاً لعقوبة جماعية على هؤلاء المدنيين وهي بمثابة تدابير لترهيبهم وإيقاع الرعب بهم. وتشكل هذه الأفعال خروفاً خطيرة لاتفاقيات جنيف الأربع وتشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفقا لقانون حقوق الإنسان الدولي .

- وتخلص الرابطة ، من خلال الحقائق المجمعة، إلى أن انتهاكات عديدة وجسيمة للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان قد ارتكبت وترتكب حتى الآن من قبل أولاد الأحمر وميليشياتهم المسلحة في سياق عمليات الاحتجاز غير القانونية هذه وإيداعهم الناس في سجونهم الخاصة كرهائن .

المعايير القانونية

الإتهالمت الموثقة في هذا التقرير، ومنها عمليات الإعدام بلا محاكمة وخارج سياق القانون ، والتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية، والاحتجاز التعسفي وإعداد سجون خاصة، هي أعمال محظورة بموجب قوانين اليمن الوطنية و القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي (قوانين الحرب)، وهي القوانين واجبة التطبيق على اليمن. وانتهاكات حقوق الإنسان الموثقة في هذا التقرير تنتهك أيضاً الدستور اليمني النافذ، الذي ورد في المادة السادسة منه أن " تلتزم الدولة باحترام المواثيق والاتفاقيات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتؤكد التزامها بقواعد القانون الدولي العام ". والقانون الدولي العرفي لحقوق الإنسان، كما هو وارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقانون المعامدات،

ويشمل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يحظر الإعدام بدون محاكمة والقتل العمد والتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، من بين عدة إتهالمت موصوفة في هذا التقرير. وهذه المحاذير تنطبق طوال الوقت، حتى أثناء فترات الطوارئ المعلنة. وبالمثل فإن قانون الإجراءات الجنائية الي مني، الذي يتناول السلوك الواجب أثناء عمليات اعتقال ومعاملة الأشخاص المحتجزين على يد قوات الأمن والقضاء فقط ، كما يسمح ببعض القيود على الحقوق الأساسية أثناء فترات الطوارئ المعلنة رسمياً، لكن فقط بالدرجة الضرورية لتحقيق الأهداف المذكورة في القرار المعلن لحالة الطوارئ.

والحظر على التعذيب هو بدوره أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وكما هو موضح في اتفاقية مناهضة التعذيب فإن التعذيب يعني: "أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما... أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية"

ولجنة مناهضة التعذيب، التي تراجع التزام الدول بالاتفاقية، أوضحت أن "من يمارسون سلطة أعلى... ومنهم المسؤولين العاميين... لا يمكنهم تفادي المساءلة أو الفرار من المسؤولية الجنائية عن التعذيب أو المعاملة السيئة على يد المرؤوسين حين يعرفون أو كان يجب أن يعرفوا بهذا السلوك غير المقبول لدى وقوعه، أو حين يكون من المرجح وقوعه، ثم أخفقوا في اتخاذ الإجراءات المعقولة والضرورية للوقاية من وقوعه". 43 لا يمكن أن تبرر التعذيب أي

ظروف استثنائية أيا كانت. والدول مسؤولة عن تطبيق نظم فعالة للتعامل مع شكايات الضحايا، ومقاضاة من قام بالتعذيب أو أمر به، ومن يشغلون مناصب في السلطة ويخفون في منع التعذيب أو المعاقبة على وقوعه.

كما تحظر قوانين الحرب القتل غير القانوني والمعاملة السيئة للأشخاص من قبل طرف من أطراف النزاع. والمادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام 1949، المطبقة على الدول والجماعات المسلحة من غير الدول، تحظر "في أي وقت وأي مكان أيا كان" فيما يتعلق بالمدنيين والمقاتلين الذين لم يعودوا طرفاً في القتال "العنف الذي يهدد الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية والتعذيب" و"إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكياً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة".

ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان أيضاً الحرمان تعسفاً من الحرية. والمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تُعرف الاحتجاز التعسفي وتحظره "إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه"، وتكفل للمحتجزين الحق في المراجعة القضائية لاحتجازهم وتعويضهم إذا تبين أن احتجازهم غير قانوني.

وحتى أثناء فترات الطوارئ المعروفة، فإن ثمة ضمانات أساسية، مثل الحق في المثول أمام السلطة القضائية، ما تزال سارية. كما تحظر قوانين الحرب الحرمان التعسفي من الحرية. ويمكن لقوات الأمن أن تحد من تنقلات الأفراد أثناء العمليات العسكرية لأسباب محددة، إلا أنه لا يحق لها منع الأفراد من الخروج من منازلهم لأسباب تخص انتماءاتهم بأية حركة سياسية. وحزب الإصلاح، بصفته حزب سياسي وتتبعه جماعات مسلحة من غير الدول، هو مُلزم بقوانين الحرب. وبصفته الجهة المسيطر فعلياً على ساحات الاحتجاجات ومناطق التمرد، ورغم عدم قدرة الإصلاح على أن يكون طرفاً في أي صكوك دولية، فقد التزم علناً باحترام المعايير الدولية.

التوصيات

تدعو رابطة المعونة لحقوق الإنسان جميع أطراف الصراع السياسي في اليمن إلى تنفيذ التوصيات الآتية:

- المبادرة بالتحقيقات الفورية والمحايدة النزيهة في كافة الشكاوى والتقارير القابلة للتصديق الخاصة بالمسؤولية عن تطبيق العقوبات الجماعية وعن جرائم القتل الجماعية بلا محاكمة والسجون الخاصة والتعذيب أو وفاة أشخاص رهن الاحتجاز. وتأديب أو مقاضاة كل الأشخاص المسؤولين وتقديمهم للعدالة وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.
- إصدار تعليمات واضحة وعلنية لكافة أعضاءهم وميليشياتهم المسلحة والتابعة لهم بان تحظر القتل دون محاكمة والتعذيب وغيرها من أشكال المعاملة السيئة، وتوضيح أن المخالفين سيلقون أقصى عقوبة يتيحها القانون.
- يجب منح التعويض الفوري والملائم لضحايا تلك الانتهاكات.

الفهرس

1	ملخص
2	العنف غير المشروع بحق الخصوم السياسيين في اليمن.
4	تطبيق العقوبات الجماعية على أبناء الشعب اليمني (جرائم التقطع للكهرباء والنفط والحصار والإغلاق).
9	جرائم القتل والإعدام الجماعي بمعزل عن القضاء وخارج سياق القانون
	جرائم العنف الداخلي واستهداف التابعين للحكومة والنظام اليمني من جانب حزب الإصلاح وأحزاب اللقاء
14	المشترك المعارضة واللجان التنظيمية العليا لساحات الاحتجاجات التابعة لحزب الإصلاح المعارض.
18	جرائم وانتهاكات حقوق الشباب داخل ساحات الاحتجاجات بجامعة صنعاء.
24	الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. والاحتجاز التعسفي بواسطة الاعتقالات المنزلية.
34	المعايير القانونية.
35	التوصيات.